



شركة أوقاف سليمان بن عبد العزيز الراجحي
AWQAF SULAIMAN A. AL RAJHI COMPANY

كنيسة إنجلترا



دراسة تحليلية لثلاثة من أبرز الأوقاف في المملكة المتحدة

أكتوبر ٢٠١٦م



المحتويات

١١	كنيسة إنجلترا
١١	المقدمة:
١١	نبذة تاريخية:
١١	«كنيسة قديمة، كاثوليكية مصحَّحة»:
١٢	الهيكل والحوكمة:
١٣	نبذة عن الهيكل الحالية لكنيسة إنجلترا:
١٥	الوظائف المؤسسية:
١٧	هيئة مفوضي بناء الكنائس:
١٧	مجلس المفوضين الكنسيين:
١٨	هيئة مفوضي الكنيسة:
٢٠	الوظيفة الحالية لهيئة مفوضي الكنيسة:
٢٢	هيئة مفوضي الكنيسة
٢٢	الصندوق الخيري:
٢٢	هيكل الصندوق:
٢٣	نبذة عامة عن الاهتمامات:
٢٤	التوظيف والهيكل التنظيمي:
٢٤	الأعضاء:
٢٦	مجلس الحكام:
٣٦	سياسات الحوكمة للصندوق:
٣٦	أهداف الحوكمة:
٣٦	هيكل الحوكمة:
٣٧	آلية الاستثمار الأخلاقي:
٣٨	سياسات الحوكمة الإستراتيجية:

٤٠	التحليل المالي:
٤٣	كنيسة إنجلترا - صندوق الاستثمار
٤٣	مديرو الصندوق:
٤٣	هيئة مفوضي الكنيسة (مجلس الحكام):
٤٥	هيئة مفوضي الكنيسة (لجنة الأصول):
٤٧	مسؤوليات لجنة الأصول والمسؤولين التنفيذيين للاستثمار:
٤٨	نموذج مخاطر الاستثمار:
٥٠	إستراتيجية الاستثمار:
٥١	الدخل ورأس المال:
٥١	فلسفة الاستثمار:
٥١	الاستثمارات المسموح بها:
٥٣	المخاطر والعوائد:
٥٤	معالم المخاطر والعوائد الرئيسية:
٥٤	هدف العوائد:
٥٤	حدود المخاطر:
٥٥	منهجية الاستثمار:
٥٥	مراحل اتخاذ قرار الاستثمار:
٥٧	المديرون الداخليون - استثمارات مباشرة:
٥٨	مخصصات الأصول:
٦٠	التخصيص في استثمارات الممتلكات:
٦٢	مخصصات في استثمارات سوق الأسهم:
٦٢	مخصصات الأصول وفقاً للموقع الجغرافي:
٦٣	أداء الاستثمار:
٦٣	مخلص الأداء:
٤٦	أداء أطول أجلاً:
٦٩	الملخص:

٦٩	رسائل متباينة:
٧٠	أغراض الاستثمار، والأخلاقيات والآداب:
٧١	أداء إدارة الصندوق:
٧٢	الاستنتاج:
٧٤	قائمة المصادر

أصل هذه المادة دراسة أعدتها إحدى الجهات الاستشارية الأجنبية بطلب من شركة أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي القابضة، وكان أصلها معداً باللغة الإنجليزية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا يمكن اعتبارها آراءً لشركة أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي القابضة.

لا تضمن شركة أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي القابضة سلامة توجهات الجهات موضوع الدراسة ولا توافق ذلك مع قيمها أو مبادئها. يقتصر غرض إعداد هذه الدراسة ونشرها على الاستفادة من تجارب الجهات الوقفية والمقايضة معها، دون أدنى مسؤولية على الشركة.

كنيسة إنجلترا

المقدمة:

يختلف دور وطبيعة كنيسة إنجلترا اختلافاً كبيراً عن صناديق الأوقاف الخيرية والمؤسسات الخيرية التقليدية ذات الجذور التجارية. لذا فإن التركيز سيكون على الجوانب التي تسلط الضوء على الاستفادة من تجارب كنيسة إنجلترا في أساليب صناديق الاستثمار لتحقيق أكبر عائد. سيتم استكشاف كنيسة إنجلترا من منظور إدراكي لكيفية المتابعة بصورة أفضل للأهداف المرتبطة بها، والقيم الخاصة بها.

لهذا السبب، سيُعرض هذا التقرير بتنسيق تقارير مختلف.

نبذة تاريخية:

«كنيسة قديمة، كاثوليكية مصححة»:

تعود جذور كنيسة إنجلترا إلى عصر الإمبراطورية الرومانية عند دخول المسيحية ولاية بريطانيا الرومانية في أواخر القرن الخامس الميلادي. وقد تأسست كنيسة إنجلترا في البداية تحت سلطة البابا إلى حين حركة الإصلاح في القرن السادس عشر الميلادي. واستغرق تشكيل كيان كنيسة إنجلترا ما يقارب (١.٠٠٠) سنة تقريباً.

إن التسوية الدينية، التي ظهرت بنهاية المطاف في عهد الملكة (إليزابيث الأولى)، أضافت هوية لكنيسة إنجلترا في كونها كاثوليكية ومصححة في آن واحد. وهذا له علاقة بمذهبها اللاهوتي البروتستانتي، ونمطها الكنسي، ومبانيها وجوانب من قداستها الإنجليزي.

يُعد الطابع المذهبي لكنيسة إنجلترا اليوم هو نتيجة التسوية الإليزابيثية إلى حد كبير؛ حيث كانت تهدف إلى إنشاء طريق وسطي شامل بين الكاثوليكية والبروتستانتية. وهذا يمنح كنيسة إنجلترا رؤية أكثر ليبرالية وتفتحاً عن كافة الفصائل العديدة والمعقدة في العقيدة المسيحية.

على مدى القرنين الـ(١٧) والـ(١٨) الميلاديين، بدأت كنيسة إنجلترا في التطور إلى مؤسسة أكثر استقراراً وشمولية؛ حيث تلتزم برسالتها في نشر وترسيخ العقيدة المسيحية الغربية، والتأثير على القيم الاجتماعية والسياسية وسط مجتمعات موحدة ومتنوعة.

إن التغييرات التي حدثت في كنيسة إنجلترا على مدى القرون كانت عديدة ومتنوعة. فلقد طُورت هيكله ووظائف كنيسة إنجلترا المعقدة وأعيد تنظيمها بشكل مستمر على مر الزمن؛ لكي تتناسب مع المشاهد الاجتماعية والسياسية السائدة. ولهذا السبب، سنعرض في هذا التقرير نبذة عن الهيكله الحالية فقط.

الهيكله والحوكمة:

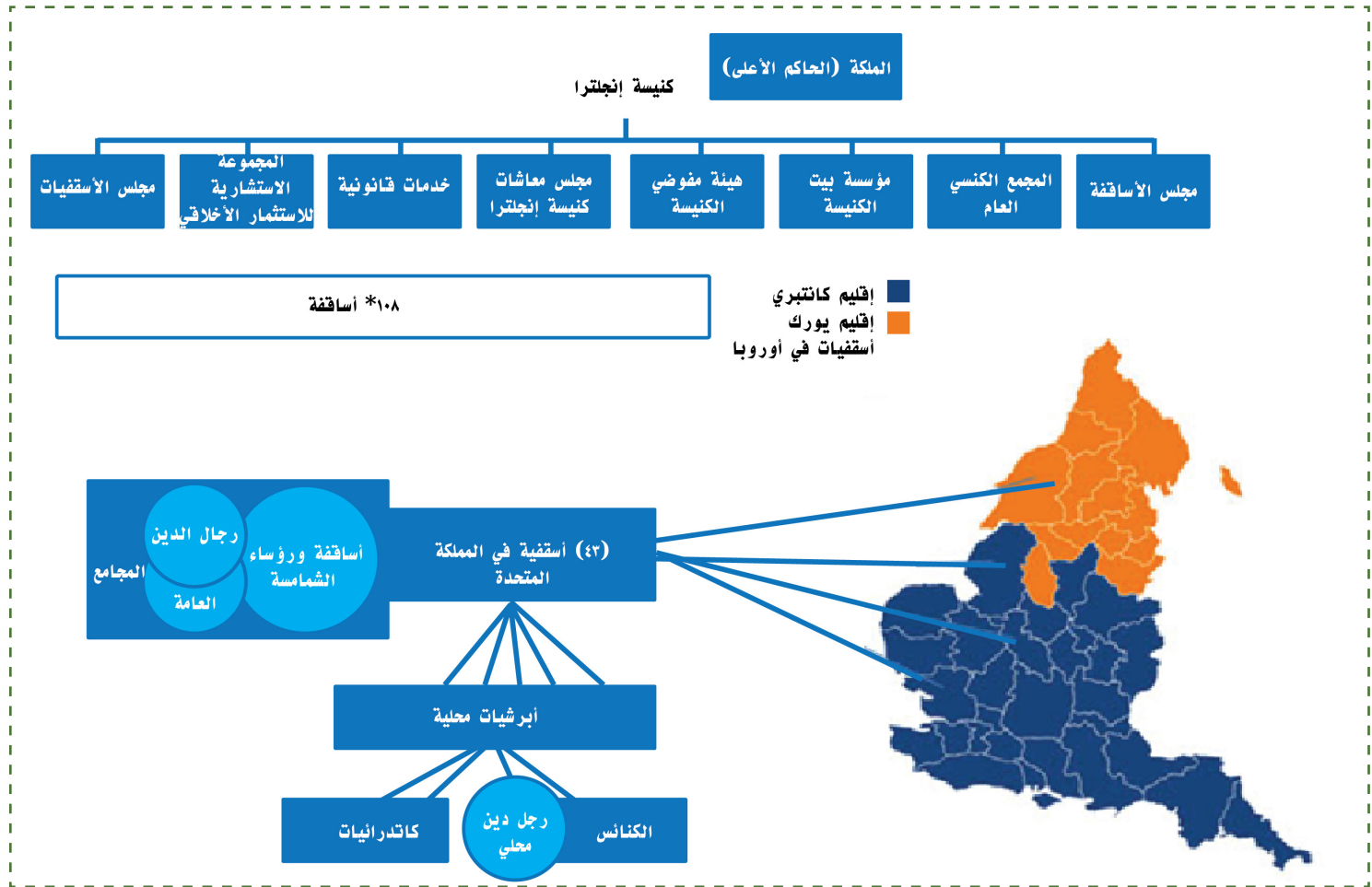
تُعد الهيكله الأسقفية أساساً لفكرة وجود كنيسة إنجلترا، وهي شكل تقليدي وهرمي بحت للمؤسسة والسلطة، تتم قيادة وحكم الرعية المؤمنة والكنائس المحلية عن طريق رجال الدين الحاصلين على الرتب رسمياً من الأساقفة والقساوسة والشمامسة بالترتيب التنازلي في الأقدمية. ويستخدم مصطلح «رجال الدين» لوصف القادة الدينيين.

تعد وظيفة الأساقفة وظيفه إشرافية في العادة؛ حيث يرأسون أُسُقُفِيَّة تتألف من عديد من الأبرشيات، في حين يرأس رؤساء الأساقفة إقليماً ما، هو مجموعة من الأُسُقُفِيَّات. وتكون الأبرشية (كنيسة واحدة في العموم) تحت رعاية قسيس أو أكثر، غير أن قسيساً واحداً قد يكون مسؤولاً عن عدة أبرشيات.

ويُعد أعلى أسقف مرتبة في كنيسة إنجلترا رئيساً لأساقفة (كانتربري)، الذي هو مطران الإقليم الجنوبي لإنجلترا، إقليم (كانتربري). أما ثاني أعلى مرتبة في الأساقفة فهو رئيس أساقفة (يورك)، مطران الإقليم الشمالي لإنجلترا، إقليم (يورك).

نبذة عن الهيكل الحالية لكنيسة إنجلترا:

قسّم نظام كنيسة إنجلترا إلى نظامين إقليميين، كل منهما تحت قيادة رئيس أساقفة (كانتربري عن الإقليم الجنوبي، ويورك عن الإقليم الشمالي)، ويغطي هذان الإقليمان كلاً من: إنجلترا، وجزيرة مان، وجزر القنال، وجزر سيلبي، وجزء صغير من ويلز. ويتألف كل إقليم من عدة أسقفيات.



شكل (١): نبذة عن هيكل كنيسة إنجلترا

توجد في إنجلترا (٤٣) أسقفية، وتنقسم كل أسقفية إلى عدة أبرشيات (انظر الشكل ١). والأبرشية هي قلب كنيسة إنجلترا، ويشرف على كل أبرشية قسيس أبرشية (يُسمى غالبًا بالكاهن أو الأب). ومنذ العصور القديمة وحتى يومنا هذا، يتولى قساوسة الأبرشية وأسقفهم مسؤولية «شفاء الأرواح» في أبرشيتهم، ويشمل ذلك الجميع. وهذا يفسر سبب إقحام قساوسة الأبرشية أنفسهم بشدة في القضايا والمشكلات الرئيسية التي تؤثر على المجتمع بأسره.

تعد صاحبة الجلالة الملكة هي الحاكم الأعلى لكنيسة إنجلترا، ولها أيضا علاقة فريدة وخاصة مع كنيسة أسكتلندا، وهي كنيسة حرة؛ حيث تقوم بتعيين رؤساء الأساقفة والأساقفة وشمامسة الكاتدرائيات في كنيسة إنجلترا وفقًا لمشورة رئيس الوزراء. يشغل اثنان من رؤساء الأساقفة و(٢٤) من كبار الأساقفة مقاعد في مجلس اللوردات؛ مما يُعد إسهامًا رئيسًا في حكومة المملكة المتحدة وعمل البرلمان.

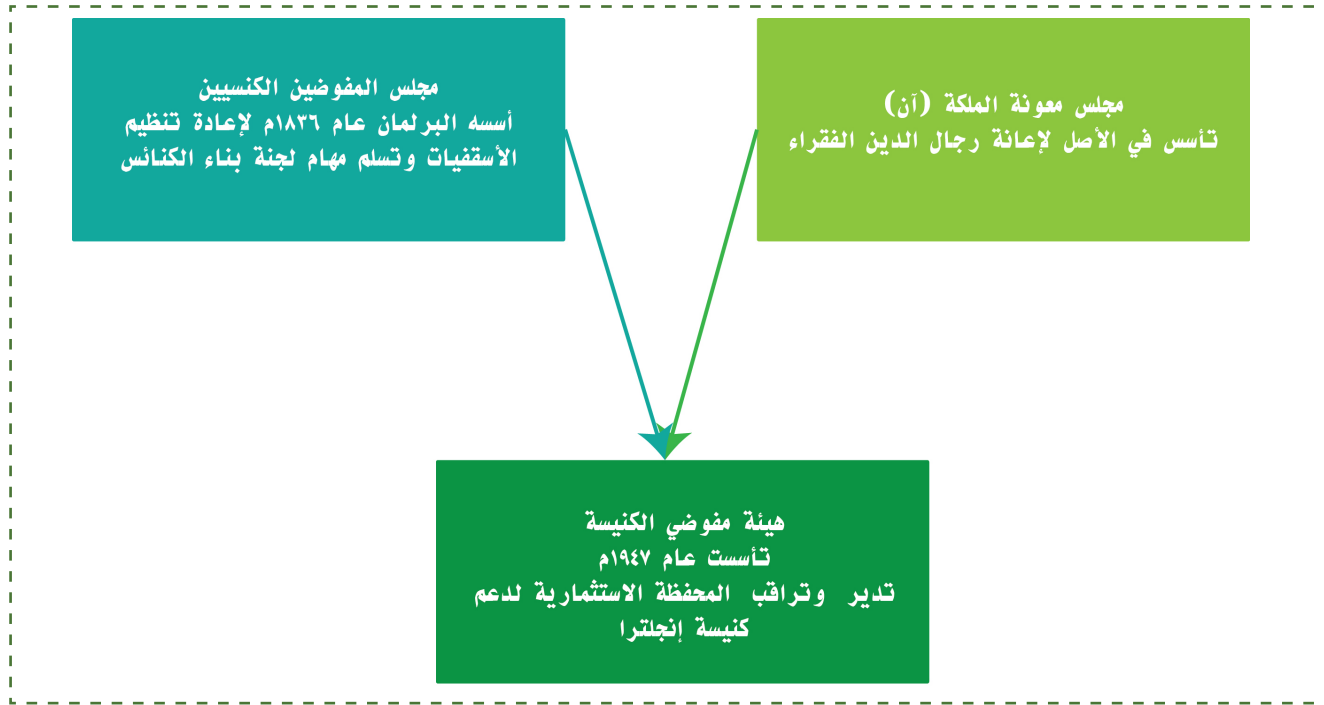
ويرأس كنيسة إنجلترا كنسيًا (عن طريق السلطة الهرمية) (١٠٨) من الأساقفة، وتُحكم من المجمع الكنسي (عن طريق المجالس، ولجان وهيئات من القادة الدينيين المختلفة). ويُنتخب المجمع الكنسي العام من عامة الناس ورجل دين من كل أسقفية، ويعقد المجمع اجتماعًا في (لندن) أو (يورك) مرتين على الأقل سنويًا للنظر في التشريعات من أجل صالح الكنيسة.

الوظائف المؤسسية:

نعرض ملخصاً لجميع الوظائف المؤسسية داخل كنيسة إنجلترا في الشكل (٣).

إن أهم وظيفة لغرض هذا التقرير هي وظيفة «هيئة مفوضي الكنيسة»، وقد تأسست هذه الوظيفة عام ١٩٤٧م خلفاً لجهازين إداريين في وقت سابق، هما: المفوضون الكنسيون، ومجلس حكام معونة الملكة (آن)، كما في الشكل (٢).

تُعد هيئة مفوضي الكنيسة وكبار موظفيها هم المسؤولون عن إدارة الأصول ومحفظة استثمارية متنوعة بشكل جيد، والمخول لهم استثمارها لدعم أعمال كنيسة إنجلترا في جميع أنحاء البلاد، وذلك من بين مهام أخرى.



شكل (٣): تشكيل هيئة مفوضي الكنيسة



شكل (٣): وظائف كنيسة إنجلترا المؤسسية

تاريخ وتطور هيئة مفوضي الكنيسة:

في عام 1704م، عانى عديد من رجال الدين الفقر؛ مما دفع بالملكة (آن) إلى استخدام إيرادات الضرائب لإقامة «مجلس حكام معونات الملكة (آن) لإعانة رجال الدين الفقراء».

نضد الحكام التمويل بشكل انتقائي لتحسين دخل رجال الدين الفقراء، ومع الوقت، لتوفير ولإصلاح بيوت القساوسة لشاغليها من ذوي المعاييش المتواضعة.

ويصور الشكل (4) الخط الزمني لتطور هيئة مفوضي الكنيسة، أما الشكل (5) فيسلط الضوء على الأحداث الرئيسية خلال وبعد تشكيل الهيئة في عام 1947م.

هيئة مفوضي بناء الكنائس:

في عام 1818م، أنشئت هيئة مفوضي بناء الكنائس من قبل البرلمان بغرض إنشاء أبرشيات جديدة وتوفير كنائس جديدة في المناطق التي شهدت نموًا سكانيًا سريعًا خلال سنوات الثورة الصناعية.

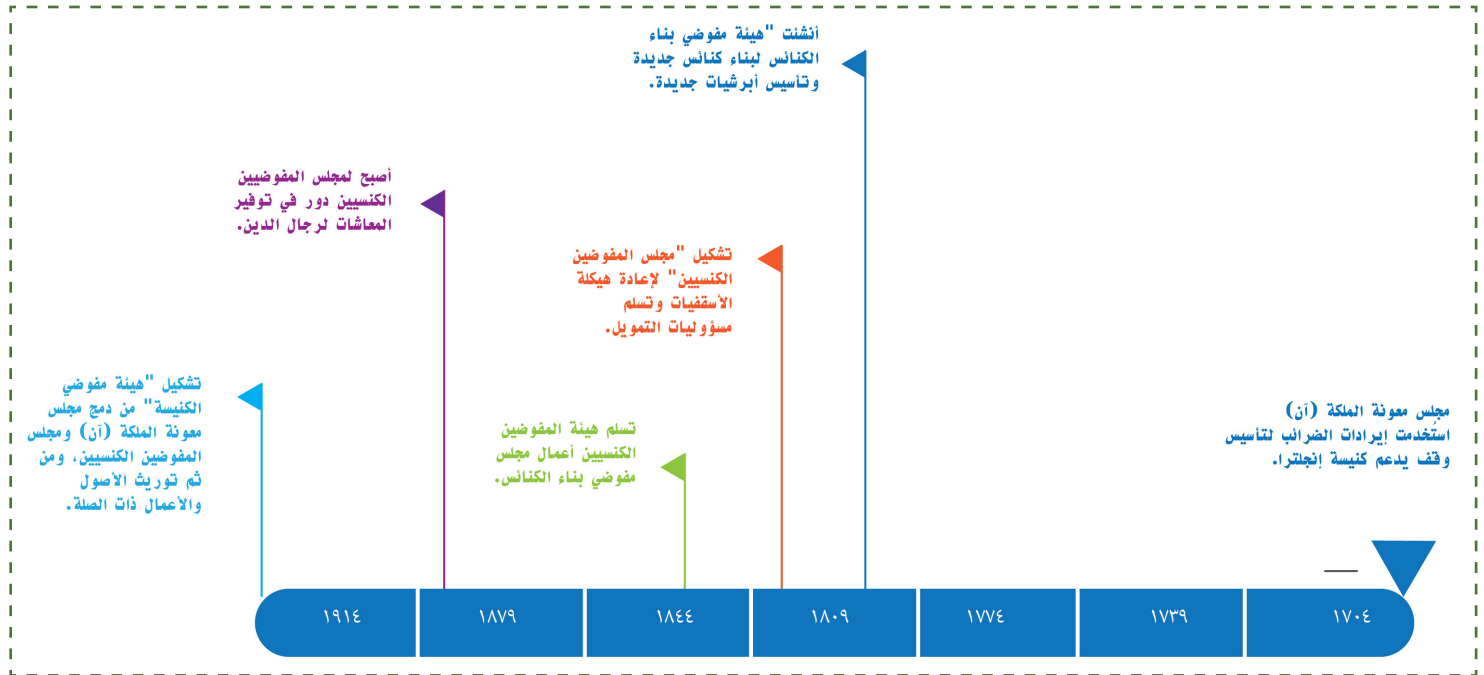
مجلس المفوضين الكنسيين:

أسس البرلمان مجلس المفوضين الكنسيين عام 1836م لإعادة تنظيم الأسقفيات، وإلغاء الوظائف الفائضة في الكاتدرائيات، وتولي مسؤولية تمويل الأساقفة وبعض التكاليف الكاتدرائية مع الأصول التي دعمت تلك المسؤوليات. كان على الدخل الفائض أن يستخدم «لشفاء الأرواح في الأبرشيات حيث الحاجة الملحة إلى مثل هذه المساعدة». وكان لهم دور كبير في تمويل الكنائس من أجل المراكز السكانية الجديدة التي نشأت في الثورة الصناعية، ودور في دعم رواتب رجال الدين الذين يعملون هناك.

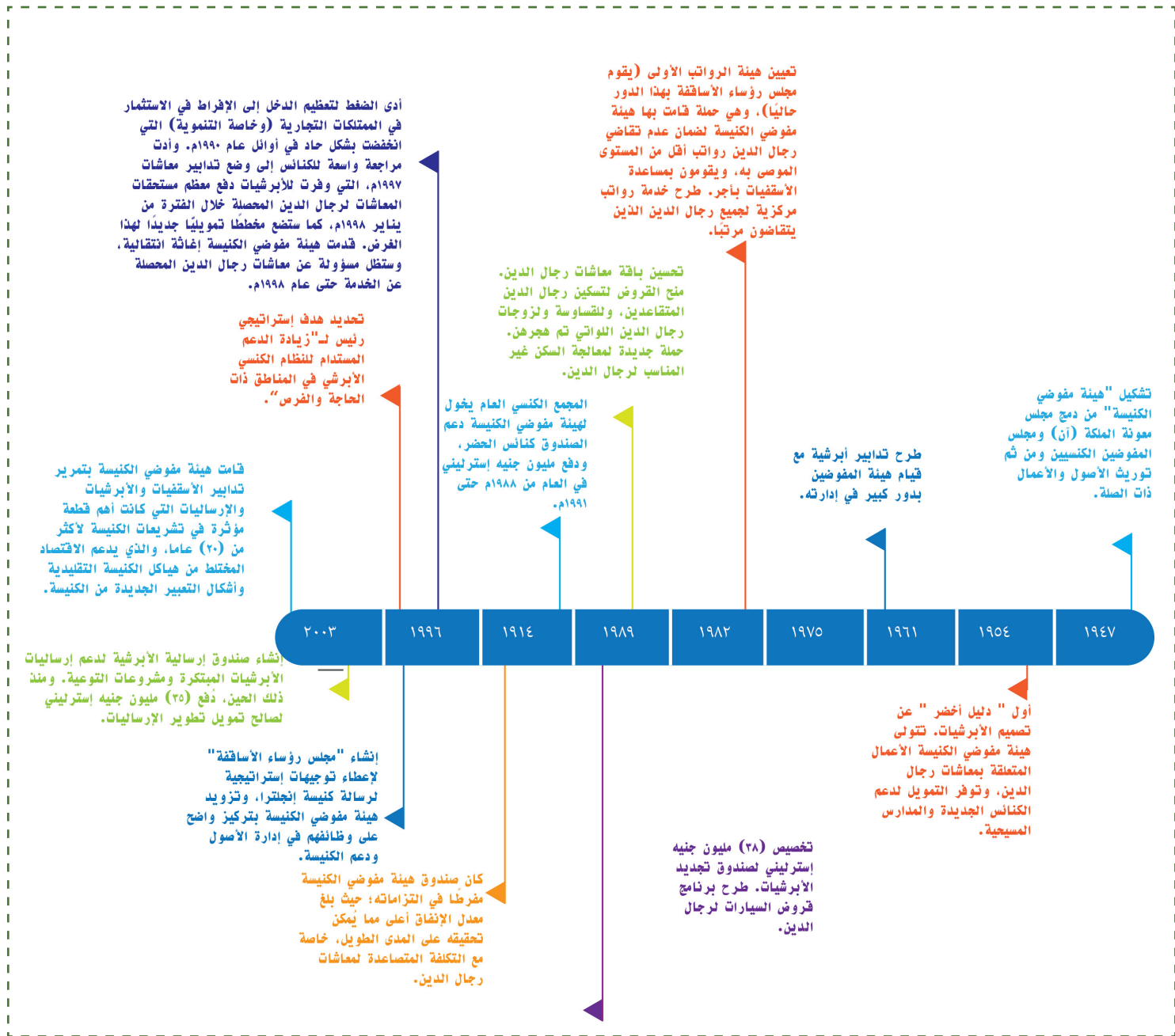
في عام 1856م، استلم المجلس العمل من هيئة مفوضي بناء الكنائس، ومن عام 1907م أصبح للمجلس دور في توفير معاشات رجال الدين.

هيئة مفوضي الكنيسة:

تشكلت عن طريق الاندماج بين عامي ١٩٤٧م و١٩٤٨م؛ حيث ورثت هيئة مفوضي الكنيسة الأصول وأعمال كل من مجلس معونة الملكة (آن) ومجلس المفوضين الكنسيين (الشكل ٢). وكان التركيز الأولي لعملها منصباً على تحسين دخل رجال الدين والسعي إلى الاتساق الوطني في الإعالة من عام ١٩٥١م فصاعداً. ومن عام ١٩٥٠م فصاعداً، كانت هيئة مفوضي الكنيسة تدر الأموال من المحفظة الاستثمارية لدعم جميع جوانب تشغيل وصيانة كنيسة إنجلترا، مع التركيز بوجه خاص على بناء وصيانة الكنائس والكاتدرائيات وإدارة المعاشات لرجال الدين. وفي أواخر التسعينيات في مطلع هذا القرن، أنشأت هيئة مفوضي الكنيسة صناديق منفصلة مخصصة للإرساليات ومشروعات التوعية المبتكرة.



شكل (٤): تاريخ وتطور هيئة مفوضي الكنيسة



شكل (٥): الأحداث الرئيسية في أثناء تطور هيئة مفوضي الكنيسة

الوظيفة الحالية لهيئة مفوضي الكنيسة:

تؤدي هيئة مفوضي الكنيسة دوراً حيويًا في دعم كنيسة إنجلترا في ثلاث فئات رئيسة (الشكل ٦):



شكل (٦): دور هيئة مفوضي الكنيسة:

باختصار تقوم هيئة مفوضي الكنيسة بـ:

- المساهمة بـ(١٥%) في تكاليف إرساليات كنيسة إنجلترا.
- إدارة مخاطر الأسواق المالية لضمان استقرار الدعم المالي.
- ضمان الامتثال إلى سياسات الاستثمار الأخلاقي وفقاً لتوجيهات المجموعة الاستشارية للاستثمار الأخلاقي.
- سداد جميع معاشات رجال الدين المُحصَّلة إلى عام ١٩٩٨م.
- مكافأة جميع أساقفة كنيسة إنجلترا ومعظم شمامسة الكاتدرائية.

- تشجيع استخدامات مبتكرة للكنائس التي لم تعد تستخدم.
- إدارة خدمات رواتب رجال الدين.
- دعم وظائف أخرى في كنيسة إنجلترا.
- الإسهام في إرساليات الأبرشيات والمشروعات الاجتماعية.

هيئة مفوضي الكنيسة

الصندوق الخيري:

هيئة مفوضي الكنيسة هي هيئة قانونية تحكمها تدابير مفوضي الكنيسة لعام ١٩٤٧م، وتتألف من (٣٣) عضوًا. يشغل ستة أعضاء منهم مناصب في الدولة، في حين يشغل الـ (٢٧) الآخرون منصب أمين خيري ويشكلون مجلس الحكام.

هيكلية الصندوق:

تصنف الاستثمارات التي تديرها هيئة مفوضي الكنيسة على النحو التالي، وتُشرف عليها المجموعة الاستشارية للاستثمار الأخلاقي التي تشرف أيضًا على مجلس معاشات كنيسة إنجلترا وسي سي إل أي (شركة إدارة استثمارات متخصصة لصالح الجهات الخيرية، والمنظمات الدينية والسلطات المحلية). وتعد إستراتيجية الاستثمار مسؤولية لجنة أصول في هيئة مفوضي الكنيسة، وتساعد في ذلك مجموعة الممتلكات والأوراق المالية، ويتألف كل منهما من أمناء وطاقم الموظفين.

- الأسهم المحلية والأسهم العالمية - يديرها مديرون خارجيون بولاية تحدها هيئة مفوضي الكنيسة.
- استثمارات الأسهم الخاصة المباشرة.
- الأوراق المالية ذات الدخل الثابت.

أسواق رأس المال

- تجاري.
- سكني.
- أرض مؤجرة.
- أرض إستراتيجية.
- عالمية غير مباشرة (١٣ صندوقًا).
- المملكة المتحدة: ٥
- أوروبا: ٣
- آسيا: ٢
- الولايات المتحدة: ١
- عالمي: ١

استثمارات الممتلكات

شكل (٧): الهيكلية الحالية للصندوق (أنواع الاستثمار)

نبذة عامة عن الاهتمامات:

ترتبط أهداف ومصالح كنيسة إنجلترا في أساسها بالرسالة الشاملة لنشر المسيحية الغربية. تدعم التبرعات العامة والتمويلات الآتية من المحافظ الاستثمارية في الغالب تكاليف تشغيل المؤسسة نفسها.

وتساعد كنيسة إنجلترا أفراد المجتمع والمستضعفين في جميع مناحي الحياة. وتحمل أدوار كنيسة إنجلترا وأساسيات الفلسفات الخاصة أساساً لاهوتياً، من أجل إيصال الرسالة، تشمل بعض القضايا والآليات المدعمة بفعالية الآتي:

- بناء، وصيانة، وتشغيل الكنائس والكاتدرائيات.
- تقديم الدعم المادي لرجال الدين (القادة الدينية) لنشر الاعتقاد المسيحي.
- عقد مراسم دينية.
- مجالات الفرص والاحتياجات الخاصة.
- تقديم منح إلى مشروعات الرعاية الاجتماعية التي تديرها الأبرشيات والمؤسسات ذات الصلة.
- تشكيل سياسات الحكومة البريطانية من أجل الرعاية والإصلاح الاجتماعي.
- العطاء الخارجي (المساهمات التي تقوم بها الكنيسة). تحاول عديد من الكنائس التبرع بعُشر دخلها على الأقل.

التوظيف والهيكل التنظيمي:

تتألف هيئة مفوضي الكنيسة من (٣٣) عضوًا، يشغل ستة منهم مناصب في الدولة، في حين يشغل الـ(٢٧) الآخرون منصب أمين خيري، ويشكلون مجلس الحكام.

الأعضاء:

- رئيس أساقفة (كانتبري) (رئيسًا): المطران (جستن ويلبي).
- رئيس أساقفة (يورك): المطران (د.جون سنتامو).

أعضاء عينتهم صاحبة الجلالة:

- (أندرياس ويتام سميث)، مفوض أول من الدولة بالكنيسة.
- السير (توني بالدري)، عضو في البرلمان، مفوض ثان من الدولة بالكنيسة.

أعضاء عينهم رئيس أساقفة (كانتبري):

- مفوض ثالث من الدولة بالكنيسة: (أندرو ماكي).

أعضاء انتخبهم المجمع الكنسي العام:

- بيت الأساقفة:
 - أسقف لندن (الرئيس بالإنابة): المطران (رتشارد تشارترز).
 - أسقف (مانشيستر): المطران (دافيد ووكر).
 - أسقف (بريستول): المطران (مايك هيل).
 - أسقف (تشيتشستر): المطران (د.مارتن وارنر).
- بيت رجال الدين:
 - المطران (الكاهن بوب بيكر).

- المطران (أماندة فيركلو).
- المطران (ستيفن تروت).
- بيت العامة:
- (أبريل أليكساندر).
- (الكاهن بيتر بروينفيلز).
- (سالي موقريدج).
- (يعقوب فينس).
- مفوضون انتخابهم الشمامسة:
 - شماس (وايكفيلد): المطران الكبير (جوناثان قرينر).
 - شماس (ويلز): المطران الكبير (جون كلارك).
- المرشحون من صاحبة الجلالة:
 - هاري هارت.
 - إيان واتمور.
 - جون وايد.
- المرشحون من رؤساء أساقفة (كانتبري) و(يورك):
 - سيمون بيكين، مستشار الملكة القانوني.
 - جيريمي كلاك.
 - مارك وولي.
 - هيول ريز-جونز.
- بحكم مناصبهم (الحكومة البريطانية):
 - اللورد الأول في وزارة المالية.

- اللورد رئيس المجلس.
 - اللورد وزير العدل.
 - وزير الدولة للثقافة والإعلام والرياضة.
 - رئيس مجلس العموم البريطاني.
 - رئيس مجلس اللوردات.
- مقعدان شاغران (المراد شغلها بدءاً من ١ أبريل ٢٠١٤م).

مجلس الحكام:

جستن ويلبي (عضو المجلس)

رئيس أساقفة (كانتربري) ومفوض بحكم منصبه منذ عام ٢٠١٣م:
المدير التنفيذي لصناعة النفط سابقاً، تم ترسيمه في عام ١٩٩٢م، وتولى منصب راعي الأسقفية ومناصب كهانة في أسقفية (كوفنتري) من ١٩٩٢م-٢٠٠٢م، وكان كاهناً مقيماً في كاتدرائية (كوفنتري) من ٢٠٠٢م-٢٠٠٥م ونائب شماس من ٢٠٠٥م-٢٠٠٧م، وشماساً لكاتدرائية (ليفربول) من ٢٠٠٧م-٢٠١١م، وأسقف (دورهام) من ٢٠١١م-٢٠١٣م. وهو خبير في سياسة وتاريخ كينيا ونيجيريا، وقد قام رئيس الأساقفة (جستن) بمصالحة واسعة النطاق، خاصة في أفريقيا. وشغل عضوية اللجنة البرلمانية للمعايير المصرفية.

جون سنتامو (عضو المجلس)

رئيس أساقفة (يورك) ومفوض بحكم منصبه منذ عام ٢٠٠٥م:
تم ترسيمه في عام ١٩٧٩م، كان راعي الأسقفية/ مناصب الكهانة في: (هيرن هيل، وطالس هيل وبريكستون (ساوثوارك) من ١٩٧٩م-١٩٩٦م، وأسقف (ستيفاني) منذ ١٩٩٦م-٢٠٠٢م، وأسقف (بيرينقهام) من ٢٠٠٢م-٢٠٠٥م. وكان عضواً في المجمع الكنسي العام من ١٩٨٥م-١٩٩٦م ثم مجدداً منذ ٢٠٠٢م. وخدم في لجنة تقصيات قضية (ستيفن لورانس) من ١٩٩٧م-١٩٩٩م ولجنة مراجعة التحقيق في مقتل (داميلولا تايلور) عام ٢٠٠٢م.

أندرياس ويتام سميث (عضو المجلس، رئيس لجنة الأصول)

مفوض أول من الدولة بالكنيسة منذ ٢٠٠٢م:

كان محرراً مسؤولاً عن الأخبار المحلية سابقاً في صحيفة (القارديان) و(الديلي تلغراف)، والشريك المؤسس في صحيفة (إنديبنت) عام ١٩٨٦م، وعمل محرراً إلى عام ١٩٩٣م، وعمل مدير صحيفة (إنديبنت) للأنباء والإعلام (بريطانيا)، وشغل منصب رئيس المجلس البريطاني لتصنيف الأفلام من ١٩٩٧م-٢٠٠٢م، ومنصب رئيس لجنة التظلمات المالية من ١٩٩٩م - ٢٠٠٣م، ومنصب نائب رئيس المجلس الوطني لأسر الوالد الواحد.

توني بالدري (عضو المجلس، وحق له الحضور والتحدث في أي لجنة)

مفوض ثان من الدولة بالكنيسة منذ ٢٠٠٢م:

محامي متمرن متخصص في قانون البناء، التحق بالبرلمان في عام ١٩٨٣م. ووكيل وزارة الدولة السابق في وزارة الطاقة (١٩٩٠ م)؛ ووزارة البيئة (١٩٩٠م-١٩٩٤م)؛ ووزارة الخارجية البريطانية (١٩٩٤م-١٩٩٥م). وكان وزير الدولة بوزارة الزراعة والثروة السمكية والأغذية (١٩٩٥م-١٩٩٧م). وتم منحه وسام الفارس في عام ٢٠١٢م عن خدماته السياسية والعامية.

أندرو ماكي (عضو المجلس، رئيس لجان الأسقفيات والكاتدرائيات، ومباني الكنيسة، ورعايا الأبرشية)

مفوض ثالث من الدولة بالكنيسة:

مدير الخدمات القانونية والمستشار العام لجامعة (أكسفورد) منذ ديسمبر عام ٢٠١٢م. بدأ (أندرو) حياته المهنية في قسم التطوير المؤسسي في شركة (يونيليفر) قبل تدريبه محامياً. وكان شريكاً مؤسساً في مكتب المحاماة الدولية (لينكليترز إل إل بي) في (نيويورك) و(هونج كونج) و(لندن) قبل توليه مهام منصبه الحالي. لديه خبرة مهنية كبيرة في مجموعة متنوعة من القطاعات الصناعية، خاصة قطاعي الطاقة والخدمات المالية.

رتشارد تشارترز (القائم بأعمال رئيس مجلس حكام هيئة مفوضي الكنيسة)

أسقف لندن. مفوض منذ ١٩٩٩م:

تم ترسيمه عام ١٩٧٣م، عمل قسيساً في كنيسة خاصة لـ(روبرت رونسي) بوصفه أسقف (سانت ألبانز) من ١٩٧٥م-١٩٨٠م، ورئيس أساقفة (كانتربري) من ١٩٨٠م-١٩٨٤م، وكاهناً في (سانت ستيفن روتشستر رو) ومديراً للأسقفية (لندن) لطلاب الكهنوت، وأستاذ علم اللاهوت في كلية (جريشام) من ١٩٨٦م-١٩٩٢م، وأسقف (ستييني) من ١٩٩٢م-١٩٩٥م. وشماس كنائس صاحبة الجلالة الملكية، ومستشار الملكة الخاص، ورئيس منتدى تراث الكنيسة، ومؤسس مركز (سانت إيثيلبورقا) للمصالحة والسلام.

ديفيد ووكر (عضو المجلس - عضوية اللجنة، لم يتم تحديدها بعد)

أسقف مانشيستر. مفوض منذ ٢٠١٤م:

بعد أعماله البحثية في مجال الرياضيات البحتة، أمضى (١٧) عاماً في دائرة الكنيسة الأبرشية وشؤون الصناعة في الكنيسة بأسقفية (شيفيلد). كان أسقف (دودلي) من عام ٢٠٠٠م - ٢٠١٣م، وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة معاشات كنيسة إنجلترا سابقاً، وعمل في مجال البحوث الإحصائية والإسكان الاجتماعي. وعمل أسقفًا واعظًا في المجتمعات الدينية.

مايك هيل (عضو المجلس ولجنة الأصول)

أسقف بريستول مفوض منذ ٢٠٠٧م:

بدأ حياته المهنية في مجال الصناعة، ثم تم ترسيمه في عام ١٩٧٧م، وخدم في أسقفية (كانتربري) و(أكسفورد)، وعمل رئيساً شامسة (بيركشاير) من ١٩٩٢م-١٩٩٨م، وأسقف (باكنهام) من ١٩٩٨م-٢٠٠٣م.

مارتن وارنر (عضو المجلس - عضوية اللجنة، لم يتم تحديدها بعد)

أسقف تشيتشستر. مفوض منذ ٢٠١٤م:

تم ترسيمه شماساً عام ١٩٨٤م، وقسيساً عام ١٩٨٥م بعد عمله راعياً للأبرشية في (بليموث)، انتقل شمالاً

إلى منطقة المقاطعة الوسطى في إنجلترا في عام ١٩٨٨م ليكون كاهن فريق مدة خمس سنوات في أبرشية القيامة في مدينة (ليستر) قبل اختياره ليكون الكاهن المدير في معبد (ليدي والسينقهام) في الفترة بين عامي ١٩٩٣م-٢٠٠٢م، وعمل أيضًا قسيسًا مسؤولاً عن (هيمبتون وبودينق نورتون) بين عامي ١٩٩٨م-٢٠٠٠م. ومُنح منصب كاهن شرفي في كاتدرائية (نورويتش) بين عامي ٢٠٠٠م-٢٠٠٢م. ثم عُين كاهنًا مقيمًا في كاتدرائية (سانت بول) في (لندن). تم اختيار أسقفًا مساعدًا للأسقف (ويتبي) عام ٢٠١٠م، ثم نُقل إلى أسقفية (تشيتشستر) عام ٢٠١٢م.

بوب بيكر (عضو المجلس، لجنة مباني الكنيسة ولجنة الأبرشيات)

أب فريق، تيتفورد (أسقفية نورويتش) - مفوض منذ ٢٠٠٩م وسابقًا من ١٩٩٢م-٢٠٠٠م: عضو بالمجمع الكنسي العام من ١٩٨٥م إلى ٢٠٠٥م، وهو رئيس مجلس (المجلس الكنسي في كانتربري) وعضو في منتدى تراث الكنيسة منذ ٢٠٠١م، ومجلس رؤساء الأساقفة من ٢٠٠١م-٢٠٠٥م.

أماندة فيركلو (عضو المجلس - عضوية اللجنة، لم يتم تحديدها بعد)

مفوضة منذ ٢٠١٤م:

راعية أبرشية غير معينة في كنيسة (سانت مارجریت أند أول هالوز)، و(أورفورد)، و(ارينقتون)، وأسقفية (ليفربول)، وعضوة المجمع الكنسي العام منذ ٢٠١٣م. تم ترسيمها في ٢٠١٠م. وسبق إجازتها كقسيسة عامة في (دوفكوت)، ليفربول وهي محاسبة قانونية منذ ١٩٩٢م. وحاصلة على زمالة معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (WEACI). وعضوة في اللجنة الفنية الاستشارية بـ (WEACI) منذ عام ٢٠١٠م.

ستيفن تروت (عضو المجلس، نائب رئيس لجنة مباني الكنيسة)

مفوض منذ ١٩٩٧م:

تم ترسيمه في عام ١٩٨٤م، شغل منصب راعي الأبرشيات في (هول، أسقفية يورك) من ١٩٨٤م-١٩٨٨م، و(أب

بتسفورد) مع (بوفتون) منذ ١٩٨٨م، وأسقفية (بيتربورو). وعمل سكرتيراً لكنيسة الأسقفية الإصلاحية المسيحية من ١٩٨٨م - ١٩٩٣م. وهو رئيس لجنة مباني الكنيسة، وعضو مجلس الأساقفة والمجلس المالي لأسقفية (يورك) (FBD) وعضو المجمع الكنسي العام منذ ١٩٩٥م، وسكرتير المجمع في المجلس الكنسي في (كانتربري) منذ ٢٠١٠م. وعضو جمعية القانون الكنسي. له كتابات في علم اللاهوت والقانون الكنسي.

أبريل ألكسندر (عضو المجلس، لجنة مباني الكنيسة ولجنة المراجعة)

مفوض منذ ٢٠٠٩م:

رئيس قطاع التعليم الصناعي لنظم المعاشات من ٢٠٠٥م - ٢٠٠٩م، والمدير التنفيذي للهيئة التي كانت تؤدي مهامها سابقاً، هيئة تنظيم المعاشات المهنية من ١٩٩٩م - ٢٠٠٥م. وعمل في مجال الخدمات المالية منذ ١٩٨٤م؛ حيث عمل في هيئة الخدمات المالية وفي الهيئة التي سبقتها من ١٩٩٢م - ١٩٩٩م. وهو عضو في المجمع الكنسي العام منذ ٢٠٠٠م، وأمين مجلس معاشات كنيسة إنجلترا من ٢٠٠٣م - ٢٠٠٩م. وشغل منصب الرئيس العام لمجمع أسقفية (ساوثوارك) الكنسي من ١٩٩٧م - ٢٠٠٦م.

بيتر بروينفيلز (عضو المجلس ولجنة الأبرشيات)

الشؤون العامة، والمشاركة المجتمعية وإدارة وسائل الإعلام. مفوض منذ ١٩٩٢م:

تدرب في المحاماة، ثم أصبح نائب في البرلمان عن شرق (ليستر) الشرق من ١٩٨٣م - ١٩٨٧م. وكانت له عديد من الأدوار التطوعية، من بينها عضوية المجمع الكنسي العام من عام ١٩٨٥م، ولجنة الأسقفيات (١٩٩١م - ١٩٩٦م)، ورئيس بالإنابة في اللجنة التشريعية (من ١٩٩١م - ١٩٩٦م ومنذ ٢٠٠٠ حتى الآن)، وعمل سابقاً في مجموعة مراجعة انضباط رجال الدين (١٩٩٩م إلى ٢٠١٠م)، وفي لجنة (ديرينق) ومجلس التعليم بالمجمع الكنسي العام من (١٩٩٦م - ٢٠٠٦م)، وكاهن عام لكاتدرائية (قيلفورد)، ومستشار الاتصال المدني والعسكري لمجلس مقاطعة (ساري) واللجنة الإقليمية لجمع التبرعات الخيرية للجنود في الصندوق الخيري للجيش (FBA)، وعضو لجنة نسيج الكاتدرائيات منذ عام ٢٠٠٥م. وشغل منصب نائب رئيس مجمع

أسقفية (قيلاورد) الكنسي من ٢٠٠٣م - ٢٠١٢م. عمل مفتشاً في مدارس كنيسة (أوفستد) من عام ١٩٩٤م، ورئيساً عاماً مستقلاً لمحكمة شكاوى الخدمات الصحية الوطنية (SHN) من ١٩٩٩م - ٢٠٠٤م.

سالي موقريدج (عضو المجلس - عضوية اللجنة، لم يتم تحديدها بعد)

مفوضة منذ ٢٠١٤م:

عملت في الإدارة العليا، والموارد البشرية، والتسويق، والاتصالات، والإذاعة. ويشمل تاريخها المهني في الشركات الدولية العمل في شركات: (مارس، ومذركير، وبي تي، وكيبيل اند وايرلس، وبيرسون بي ال سي). وشغلت منصب الرئيس التنفيذي لوقف البرلمان والصناعة من ٢٠٠٣م - ٢٠١٠م. وهي حاليًا عضوة غير تنفيذية في مجلس إدارة توتال أبنستريم يو كي المحدودة. وكان تاريخها المهني المبكر في التمثيل حيث تدرجت في جي اس ام أند دي. وتقلدت عدة مناصب بوصفها أمينة من بينها مؤسسة قيادة الكنسية، ومؤسسة (توتو يو كي)، ومجموعة معاشات (بيرسون)، ووقف (ماركيتورز). وهي قارئة مجازة (شهادة في علم اللاهوت)، وحصلت على بكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في اللغة الإنجليزية، إضافة إلى حصولها على دكتوراة في إدارة الأعمال. وشغلت منصب الرئيس الدولي لجمعية (مالكولم موقيريدج). وهي ناشرة ومشاركة في عدة كتب دينية. وحارسة كنيسة. وحاكمة في مؤسسة مدرسة (كوفي). وعضوة مجلس جامعة (كنت) من ٢٠٠٦م - ٢٠١٢م. وسيدة شركة (ماركيتورز ليفري) من ٢٠١٣م - ٢٠١٤م. وحاصلة على زمالة (MIC) و (DPIC) و (ASR) و (TPI) و (DOI). وهي عضوة في المجمع الكنسي العام منذ ٢٠١٠م.

يعقوب فينس (عضو المجلس ولجنة الأسقفيات والكاتدرائيات)

بعد عمله الناجح مديرًا لجهاز ممارسة المسح القانوني، غير يعقوب مجال عمله في عام ٢٠١٠م ليعمل في القطاع الخيري في منصب الرئيس التنفيذي لمؤسسة مسيحية تجمع بين الأديان مع التركيز على العلاقات اليهودية / المسيحية. وعمل مفوضًا في الكنيسة منذ ٢٠٠٩م. وأصبح عضوًا في المجمع الكنسي

العام منذ ٢٠٠٥م، وهو عضو سابق في مجلس المجمع لمباني الكنيسة. وخدم في لجنة مباني الكنيسة في هيئة مفوضي الكنيسة (الاستخدامات والاستبعاات) لمدة عامين. وعمل حارسًا للكنيسة لمدة ست سنوات. وهو عضو مجلس الأساقفة (تشيستستر)، وهو قائد حملة في هيئة جائزة (دوق ادنبرة).

جوناثان قرينر (عضو المجلس، لجان الأسقفيات والكاتدرائيات ولجنة الأبرشيات)

شماس (وايكفيلد)، مفوض منذ ٢٠١١م:

تم ترسيمه منذ ١٩٩١م، عمل راعياً لأبرشية (ساوث وورك) (١٩٩١م - ١٩٩٤م)، وأسقفًا للكنيسة محلية في (ترورو) (١٩٩٤م - ١٩٩٦م)، وكاهنًا في (تشيستستر) (١٩٩٦م - ٢٠٠٣م)، ورئيس شمامسة أسقفية (بونتيبراكت واكفيلد) من ٢٠٠٣م - ٢٠٠٧م. وتقلد منصب شماس (وايكفيلد) منذ ٢٠٠٧م.

جون كلارك (عضو المجلس ولجنة الأسقفيات والكاتدرائيات)

شماس ويلز. مفوض منذ ٢٠١١م:

تم ترسيمه في ١٩٧٦م، عمل راعياً لأبرشية (نيوكاسل) (١٩٧٦م - ١٩٧٩م)، ورئيس جوقة في كاتدرائية (سانت نينيانز، بيرث) (١٩٧٩م - ١٩٨٢م)، وعمل مستشاراً في المجمع الكنسي العام للكنيسة الأسقفية الأسكتلندية (١٩٨٢م - ١٩٨٧م)، وحصل على منحة (فيليب أشر)، اليونان (١٩٨٧م - ١٩٨٨م)، وعمل كاهنًا في (ساوث وورك) (١٩٨٩م - ١٩٩٦م)، وعمل مديرًا لكلية (رييون، كودسون) (١٩٩٧م - ٢٠٠٤م)، وتقلد منصب شماس (ويلز) منذ عام ٢٠٠٤م.

هاري هارت (عضو المجلس ولجنة الأصول)

مفوض منذ ٢٠١١م:

هو المؤسس والمدير الشريك لشركة (ميلفورد كابيتال) (٢٠٠٢م -)، شركة عقارية بأسهم خاصة يتوجه تركيزها إلى الحالات الخاصة وفرص التحول في اقتصاد (لندن). وكان سابقًا المؤسس المشارك ومدير مجموعة (قيلبران) المحدودة (١٩٩٦م - ٢٠٠٢م)، وأحد المؤسسين المشاركين ومديرًا لـ (أركاديا لاند

بي ال سي) (١٩٩١م-١٩٩٦م)، ووكيل الاستثمار في (هارت لوكهارت سميث) (١٩٨٩م-١٩٩١م).

إيان واتمور (عضو المجلس - عضوية اللجنة، لم يتم تحديدها بعد)

مفوضة منذ ٢٠١٤م:

حاصل على ماجستير الرياضيات والإدارة من كلية (تريتيني كامبريدج)، والدكتوراة الفخرية من جامعة (ويستمينستر). عمل (إيان) من ١٩٨٠م-٢٠٠٤م في (أكستشر)، بدءاً من مستشار تقنية المعلومات والإدارة إلى أن أصبح شريكاً في عام ١٩٩٠م، وكان الشريك الإداري/ مدير في المملكة المتحدة من ٢٠٠٠م-٢٠٠٤م. وعمل لمدة سبع سنوات من السنوات الثماني التالية في مجلس الخدمة المدنية، وشغل ثلاث وظائف مختلفة لسكرتارية دائمة تحت ثلاثة رؤساء وزراء، الأولى في وحدة تسليم رئيس مجلس الوزراء في رقم ١٠، ثم في الوزارة التي تعرف الآن باسم وزارة الأعمال والابتكار والمهارات، ومؤخراً في مكتب رئيس الوزراء. وكان أيضاً الرئيس التنفيذي للمجموعة في اتحاد كرة القدم من ٢٠٠٩م-٢٠١٠م. ويدعم الآن زوجته في أسقفيتها المكونة من أبرشيتين في أسقفية (تشيستر)؛ حيث يقوم بمجموعة من الأدوار بما في ذلك الرئيس وعضو مجلس أمناء وقف (ميقراين)، ويشغل مناصب في مجلس إدارة المعهد الإنجليزي للرياضة، رربي إنجلترا «إي آر ٢٠١٥» (المنظمة التي ستنظم كأس العالم في كرة الرجبي في إنجلترا عام ٢٠١٥م)، وفي مكتب المعلومات الخاص بهيئة مفوضي الكنيسة.

جون وايد (عضو المجلس ولجنة الأصول)

مفوض منذ ٢٠٠٧م:

كان سابقاً عضو مجلس إدارة الاستثمار العقاري التابعة لـ(برودينشال) (MIPURP) حتى عام ٢٠١٠م؛ حيث كان رئيساً لإدارة الصندوق ورئيس لجان الاستثمار (MIPURP) في (لندن)، وسنغافورة. ومنذ ذلك الحين عُين في مجالس أو لجان البنك المركزي النرويجي، (بروديشنال / إم أند جي، سي بي آر إي جلوبال انفستورز، ودي تي زد)، و(بورتمان) العقارية و(بولن) العقارية، وهو عضو في مجلس أمناء (سو رايدر). حصل (جون) على شهادة في

إدارة العقارات من جامعة (ريدينق)، وهو زميل في المعهد الملكي للمساحين القانونيين.

سيمون بيكين (عضو المجلس ولجنة الأبرشيات)

مفوض بمجلس الملكة منذ ٢٠١٣م:

التحق بنقابة المحامين عام ١٩٨٩م، وأصبح مستشار الملكة القانوني في عام ٢٠٠٦م. وهو محام ذو خبرة كبيرة. غطت ممارسته في (٧ كينج بنش ووك إن ذا تمبل) مجموعة واسعة من القانون التجاري؛ حيث شملت جميع أنواع المنازعات التعاقدية مع التركيز بشكل خاص على منازعات التأمين / إعادة التأمين، والتحكيم الدولي، والطاقة، والإهمال المهني، والبنوك والشحن. إضافة إلى ممارسته في نقابة المحامين، يشغل (سيمون) منصب قاض بدوام جزئي في محكمة التاج ومحكمة المقاطعة، فضلاً عن كونه نائب قاضي المحكمة العليا في شعبة مجلس الملكة الخاص (سواء المحكمة العامة ومحكمة القضاء الإداري). كما انه شغل سابقاً منصب رئيس المحاكم التأديبية في النقابة. وهو مستشار الملكة فيما يخص شؤون مجلس حكومة المجلس الوطني الويلزي ذات الصلة بالمسائل التجارية. وهو أيضاً مؤلف مشارك لكتاب دراسي ناجح عن قانون التأمين باسم «حسن النية وعقود التأمين».

جيريمي كلاك (عضو المجلس والعضو المعين من مجلس معاشات كنيسة إنجلترا)

مفوض خبير في شؤون الأكتوارية منذ ٢٠١٢م:

استشاري أول في (تاورز واتسون) المحدودة منذ عام ٢٠٠٣م؛ حيث يقوم بتقديم المشورة للشركات وأمناء مجالس المعاشات عن تمويل البرامج والتأمينات وأمور أخرى. وهو حاصل على زمالة معهد وكلية خبراء الأكتواريين منذ ٢٠٠٧م. ويعمل رئيس مجلس أمناء (كيبينق هيلث إن مايند)، وهي جهة خيرية صغيرة في (كوفنتري ووارويكشاير) تركز على الحد من وصمة العار المرتبطة بقضايا الصحة النفسية ضمن الجماعات الدينية، وكان سابقاً عضواً في مجلس أمناء وأمين الصندوق لجمعية المحاسبين القانونيين. وهو متزوج ولديه طفلة رضية.

مارك وولي (عضو المجلس، ولجنة الأصول)

مفوض منذ ٢٠١٣م:

مدير إداري وعضو مجموعة إدارة إستراتيجيات العوائد المطلقة في (لندن) في (بلاكروك). وهو مدير محفظة مسؤول عن إدارة صناديق مختلطة وحلول مخصصة للعملاء من المؤسسات، ويشرف على التعاقد مع مديري الاستثمارات البديلة وأدائهم المهني ويرصده في جميع أنحاء المناطق الأوروبية والآسيوية. يعود تاريخ خدمته مع الشركة إلى أكثر من اثني عشر عاماً، من بين ذلك العمل محلل أبحاث في الولايات المتحدة قبل أن يقود أنشطة العناية الواجبة الأوروبية، ومؤخراً قضى عدة سنوات في آسيا حيث أسس مكتب المجموعة في (هونج كونج). حصل (مارك) على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال متخصصاً في المالية من جامعة (واشنطن).

هايويل ريز-جونز (عضو المجلس ورئيس لجنة المراجعة)

مفوض منذ ٢٠٠٩م:

المدير الإداري في (سي دي سي)، التي تدعم النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في الصناديق والشركات في الأسواق الناشئة، كان مسؤولاً عن الديون وصناديق قطاع التمويل الصغير والقطاع العالمي. وكان قد عمل في نيجيريا، وتنزانيا، ومصر وتايلاند، إضافة إلى المملكة المتحدة على مدار تاريخه المهني الاستثماري. وهو حارس كنيسة في أبرشية كنيسة المحلية.

سياسات الحوكمة للصندوق:

في عام ٢٠١٢م، تُمنّ صندوق هيئة مفوضي الكنيسة بـ(٥.٥) مليار جنيه إسترليني. ويهدف الاستثمار إلى الحصول على هدف عائد مؤشر سعر التجزئة (+٥٪) سنويًا على المدى الطويل. وقام الصندوق عبر السنوات الـ(٢٠) الأخيرة بإيراد متوسط عائد سنوي يقدر بـ(٩.٩٪).

تهدف سياسة الاستثمار إلى تملك محفظة متنوعة ممثلة للمجموعة الاستشارية للاستثمار الأخلاقي. وحتى تتماشى مع استثمارات أخلاقية، تقرر أن يكون نهج هيئة مفوضي الكنيسة:

- اتخاذ رؤية طويلة الأجل.
- اختيار مديري الاستثمار الذين يستطيعون تحليل القضايا البيئية والاجتماعية، والحوكمة ذات الصلة بإستراتيجيتهم.
- المشاركة بفعالية مع الشركات التي قامت بالاستثمار فيها.
- تعزيز السلوك الأخلاقي عند التفاعل مع مديري الاستثمار.

أهداف الحوكمة:

- تحديد وإدارة المخاطر المؤسسية.
- ضمان إدارة مجدية من حيث التكاليف للمسؤوليات.
- الشفافية والمسؤولية في مزاولة النشاط المؤسسي والحوكمة الداخلية.
- ضمان حصول الأمناء على المصادر الكافية لممارسة مهامهم.
- تطبيق المبادئ التوجيهية للسياسة استثمارية أخلاقية على جميع فئات الاستثمارات.

هيكل الحوكمة:

يتألف مجلس الحكام من (٢٧) عضوًا، اختير (١٣) من بيت المجمع الكنسي، مع تعيين الأعضاء الآخرين لخبرات محددة. (أندرو براونز) الحاصل على زمالة معهد الملكي للمساحين القانونيين (SCIRF) هو السكرتير (الرئيس التنفيذي) لهيئة مفوضي الكنيسة ومجلس الحكام.

آلية الاستثمار الأخلاقي:

الالتزام بسياسة استثمارية أخلاقية هو جزء مهم في إجراءات الحوكمة بهيئة مفوضي الكنيسة. من خلال التزامها بهذه السياسات، تسعى كنيسة إنجلترا إلى المشاركة البناءة في عالم الشركات من أجل تشجيع ودعم الممارسات التجارية الجادة والمستويات العالية من السلوك المؤسسي.

كما تدرك كنيسة إنجلترا الحاجة إلى تجنب تقويض مصداقية وفعالية ووحدة شهادة الكنيسة من خلال الاستفادة من -أو توفير- رأس المال للأنشطة التي تتعارض جوهرياً مع القيم المسيحية.

وتنفذ المجموعة الاستشارية للاستثمار الأخلاقي في كنيسة إنجلترا أبحاث الاستثمار الأخلاقي نيابة عن:

- كنيسة إنجلترا.
- هيئة مفوضي الكنيسة.
- المجلس المركزي للتمويل (FBC) لصناديق كنيسة إنجلترا.
- مجلس معاشات كنيسة إنجلترا.

كما تضع المجموعة التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التي تم الموافقة عليها سابقاً من الهيئات الوطنية للاستثمار في الكنيسة، ثم يتم إيصالها على نطاق أوسع إلى الكنيسة. ويتم تمثيل كل من المجمع الكنسي العام، ومجلس رؤساء الأساقفة ومجلس الإرساليات والشؤون العامة في المجموعة لتقديم المشورة والخبرة الواسعة.

تقع السلطة القانونية لاتخاذ القرارات الاستثمارية على عاتق الهيئات الوطنية للاستثمار في الكنيسة، وكذلك الأبرشيات، والكاتدرائيات، والأسقفيات الفردية، وغيرها من المؤسسات المرتبطة بكنيسة إنجلترا. تدعم هيئات الاستثمار في الكنيسة الشركات التي تسعى إلى تطوير أعمالها بنجاح وبشكل مستدام لمصلحة المساهمين. ويُدرج استخدام المعايير الأخلاقية في تقييم الشركات بقوة عن طريق آلية المشاركة البناءة مع الشركات.

وقد حُدِّدت المعايير في خمسة مجالات واسعة على النحو التالي:

- ممارسات توظيف مسؤولة.
 - أفضل الممارسات في حوكمة الشركات.
 - مراعاة الضمير بشأن حقوق الإنسان.
 - ممارسات بيئية مستدامة.
 - مراعاة نحو المجتمعات التي يقام فيها الأعمال.
- وتُراقب الشركات لضمان التقيد بإقامة حوار ومشاركة مستمرة.
- وترى هيئات الاستثمار أن هذه هي أفضل الوسائل في ممارسة مسؤولية الإدارة ومسؤولية المساهمين وإيصال كل ما يقلق الكنيسة.
- ويتم تجنب الاستثمار في الشركات التي تتحصل على أكثر من (٢٥٪) من عائداتها من الأنشطة التي من بينها :

- القمار.
- التبغ والمنتجات ذات الصلة بالتبغ.
- المشروبات الكحولية (المصنعة والمرخص لها بالبيع).
- المعدات العسكرية غير الهجومية.
- القروض المنزلية التي يتم تحصيلها أسبوعياً «Doorstep Lendnig».
- استنساخ الأجنة البشرية.

سياسات الحوكمة الإستراتيجية:

تشجع المجموعة الاستشارية للاستثمار الأخلاقي المناقشات الفعالة مع قادة الصناعة حول مجموعة واسعة من القضايا التي تؤثر في الشركات والمجتمع. وفي الآونة الأخيرة كانت المجموعة فعالة جداً في التعبير عن قلقها حيال المسائل المتعلقة بأجور المديرين التنفيذيين.

ومن المهم أن نلاحظ أن الآراء التي أعربت عنها المجموعة تشكل الأساس الذي يحكم الأنشطة الاستثمارية

لهيئة مفوضي الكنيسة. وتستند وجهات النظر والسياسات التي تطرحها المجموعة إلى الكتاب المقدس واللاهوت ورأي كنيسة إنجلترا. إن الآراء التي أعربت عنها المجموعة هي الطريقة «المسيحية» في كيفية التطرق إلى الأعمال والقضايا الاجتماعية، وفي كثير من الأحيان تستشهد المجموعة بمقتضيات من الاناجيل.

كنيسة إنجلترا (هيئة مفوضي الكنيسة) الملخص المالي

تثمين الأصول					
٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	الفترة / (مليون جنيه إسترليني)
١٢٩	١١١	١٠٥	٩٤	١٠١	أصول ثابتة غير استثمارية (مليون جنيه إسترليني)
٤٠١٠٤	٤٠٦٣٥	٥٠١٣١	٤٠٨٩٦	٥٠٠١٦	أصول استثمارية (مليون جنيه إسترليني)
٤٠٢٣٢	٤٠٧٤٦	٥٠٢٣٦	٤٠٩٨٩	٥٠١١٧	إجمالي الأصول المستثمرة

دخل الاستثمار					
٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	الفترة / (مليون جنيه إسترليني)
٥٠٠٣	٤٤	٤٣٠٤	٥٥٠٦	٥٤٠٣	ممتلكات قيد المملكة المتحدة
١٠٩	٩٠٢	١٠٠٥	٢٠٥	١٠٤	مصالح ممتلكات مشتركة خارج البلاد
٠	٠	٠	٥٠٦	٥٠٥	قروض القيمة المرتبطة في المملكة المتحدة
٠	٠	٠	٠٠٧	٥٠٢	مشاجر في المملكة المتحدة وخارجها
٥٢٠٢	٥٣٠٢	٥٣٠٩	٦٤٠٤	٦٦٠٤	إجمالي الدخل من محفظة الممتلكات

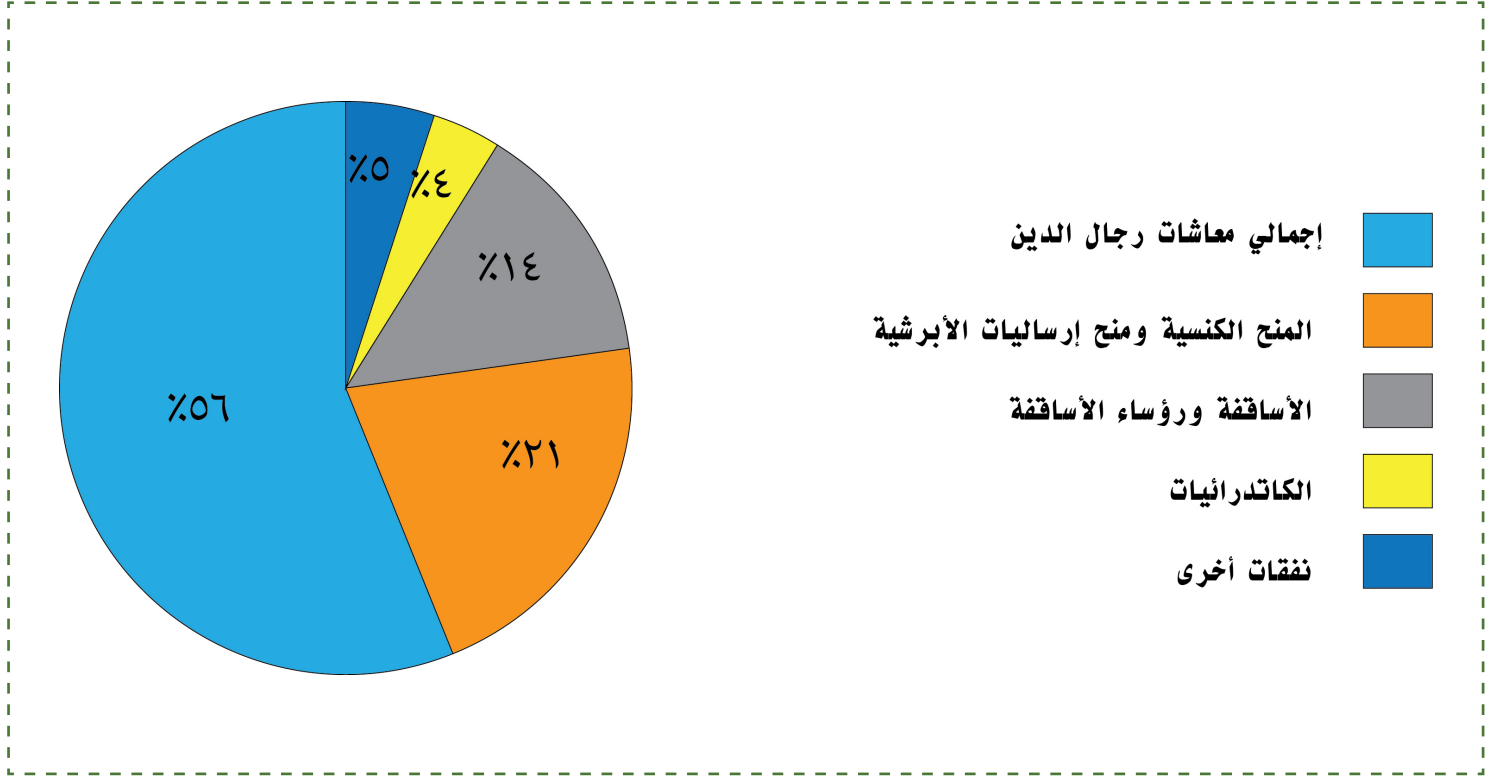
محفظة الأوراق المالية					
٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	الفترة / (مليون جنيه إسترليني)
١٠١٠٧	٧٧٠٩	٧٣٠٣	٦٢٠٢	٥٠٠٩	الأسهم المتداولة
-	٦٠٣	١٠٦	١٨٠٨	٢٧٠٩	أوراق مالية ذات فائدة ثابتة
٣٠٨	١٠٥	٠٠٧	١٠١	١٠٠	دخل آخر
١٠٢٦٨٠٣	٥٢٦٠٨	٦٠٨٠٠	١٢٠١	٣٧٠٠٧	أرباح وخسائر أخرى معترف بها
١٠١٦٢٠٨	٦١٢٠٥	٦٨٣٠٦	٩٤٠٢	٤٥٠٠٥	إجمالي الدخل من الأوراق المالية

إجمالي المصادر الواردة	٥١٦.٩	١٥٨.٦	٧٣٧.٥	٦٦٥.٧ -	١.١١٠.٦
عوائد الاستثمار	١٠.٣١%	٣.٢٤%	١٤.٣٧%	١٤.٣٦%	
% الدخل الموزع	٤١.٥٦%	١٢٨.١٢%	٢٨.٢٤%	٢٩.٧٣%	

شكل (٨): قيمة الصندوق (مليون جنيه إسترليني)، الدخل (مليون جنيه إسترليني) والنسبة المئوية للدخل الموزع خلال خمس سنوات

إجمالي الإنفاق					
الفترة/ (مليون جنيه إسترليني)	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
إجمالي معاشات رجال الدين	١٢٠.٣	١١٤.٦	١١٤	١١١	١٠٧.٩
المنح الكنسية ومنح إرساليات الأبرشية	٤٢.٢	٣٧.٧	٤٦.٨	٤٢	٤١.٨
الأساقفة ورؤساء الأساقفة	٣١	٣٠.٨	٢٧.٥	٢٦.٦	٢٩.٣
الكاتدرائيات	٨.٧	٨.٤	٧.٧	٧.٤	٧.٥
نفقات أخرى	١٢.٦	١١.٧	١٢.٣	١٠.٩	٦.٢
إجمالي النفقات	٢١٤.٨	٢٠٣.٢	٢٠٨.٣	١٩٧.٩	١٩٢.٧

شكل (٩): النبذة التاريخية عن الإنفاق (مليون إسترليني) خلال خمس سنوات



شكل (١٠): يوضح الرسم (%) متوسط الإنفاق خلال خمس سنوات وفقاً للفئة الرئيسة

كنيسة إنجلترا - صندوق الاستثمار

مدير الصندوق:

تُدار وظيفة الاستثمار في كنيسة إنجلترا في غالبها من هيئة مفوضي الكنيسة وطاقم موظفيها.

هيئة مفوضي الكنيسة (مجلس الحكام):

تُعَدُّ هيئة مفوضي الكنيسة نفسها مستثمرًا أخلاقيًا. وتدير الهيئة محفظة استثمارية متنوعة بشكل جيد لجلب المال لدعم أعمال كنيسة إنجلترا في جميع أنحاء البلاد، كما تملك الهيئة أصولاً استثمارية تُمنَّت بـ(٥.٥) مليار جنيه إسترليني في نهاية عام ٢٠١٢م.

إن دور مجلس الحكام، فيما يتعلق بالاستثمارات هو:

- تحديد سياسة الاستثمار.
- اختيار مديري الاستثمار الذين يستطيعون تحليل القضايا البيئية، والاجتماعية، والحوكمة ذات الصلة بإستراتيجيتهم.
- تطبيق المبادئ التوجيهية لسياسة استثمارية أخلاقية على جميع فئات الاستثمارات.
- تحديد هيكله عريضة من إدارة الأصول وترتيباتها، وضمان نشر الموارد الكافية لإدارة ورصد الاستثمار بشكل صحيح.
- مراجعة أداء محفظة الاستثمار.
- ضمان تلبية جميع أهداف الاستثمار.
- إدارة الصندوق على وجه يضمن توزيعاً مستداماً للمستفيدين.

مجلس حكام هيئة المفوضين:

(للتراجم الذاتية، يُرجى الاطلاع على الأجزاء السابقة من التقرير).

يتألف مجلس حكام هيئة المفوضين من (٢٧) مفوضًا، (٢٥) حاكمًا منهم مذكورون أدناه، ومكانان شاغران:

- جستن ويلبي (المجلس).
- جون سنتامو (المجلس).
- أندرياس ویتام سميث (المجلس - رئيس لجنة الأصول).
- توني بالدري (المجلس، ويحق له الحضور والتحدث في أي لجنة).
- أندرو ماكي (المجلس، رئيس لجان الأسقفيات والكاتدرائيات، ومباني الكنيسة، والأبرشيات).
- رتشارد تشارترز (القائم بأعمال رئيس مجلس حكام هيئة المفوضين).
- دافيد ووكر (المجلس - عضوية اللجنة، لم يتم تحديدها بعد).
- مايك هيل (المجلس ولجنة الأصول).
- مارتين وارنر (المجلس - عضوية اللجنة، لم يتم تحديدها بعد).
- بوب بيكر (المجلس، لجنة مباني الكنيسة ولجنة الأبرشيات).
- أماندا فيركلو (المجلس - عضوية اللجنة، لم يتم تحديدها بعد).
- ستيفن تروت (المجلس، نائب رئيس لجنة مباني الكنيسة).
- أبريل ألكسندر (المجلس، لجنة مباني الكنيسة ولجنة المراجعة).
- بيتر بروينفيلز (المجلس ولجنة الأبرشيات).
- سالي موقريديج (المجلس - عضوية اللجنة، لم يتم تحديدها بعد).
- يعقوب فينس (المجلس ولجنة الأسقفيات والكاتدرائيات).
- جوناثان قرينر (المجلس، لجان الأسقفيات والكاتدرائيات ولجنة الأبرشيات).
- جون كلارك (المجلس ولجنة الأسقفيات والكاتدرائيات).
- هاري هارت (المجلس ولجنة الأصول).

- إيان واتمور (المجلس - عضوية اللجنة، لم يتم تحديدها بعد).
- جون واينز (المجلس ولجنة الأصول).
- سيمون بيكين (المجلس ولجنة الأبرشيات).
- جيريمي كلاك (المجلس والعضو المرشح من مجلس معاشات كنيسة إنجلترا).
- مارك وولي (المجلس، ولجنة الأصول).
- هايويل ريز-جونز (المجلس ورئيس لجنة المراجعة).

هيئة مفوضي الكنيسة (لجنة الأصول):

يتم اعتبار ستة أعضاء من مجلس الحكام في هيئة مفوضي الكنيسة بوصفهم لجنة الأصول، وهي المسؤولة عن إستراتيجيات الاستثمار والإدارة اليومية للمحافظ الاستثمارية. إن دور لجنة الأصول هو:

- تطوير التوجيه الإستراتيجي والدور التدقيقي لجميع الاستثمارات.
 - رصد وتنفيذ جميع إستراتيجيات إدارة الأصول.
 - تقديم مشورة خبرائها بشأن مسائل الاستثمار إلى مسؤولي الاستثمار التنفيذيين.
 - تقديم توصيات إلى مجلس الحكام في المجالات التي يحتفظ المجلس فيها بمسؤولية. تحديد السياسات فضلاً عن تقديم خبرائها المشورة بشأن المسائل المتعلقة بالاستثمار.
- وتدعم المجموعة الاستشارية للاستثمار الأخلاقي المفوضين في لجنة الأصول ومجلس الحكام على نطاق أوسع في المسائل المتعلقة بسياسات الاستثمار الأخلاقية وبالمساعدة في التعامل مع الهيئات الاستثمارية الأخرى ذات الصلة.

لجنة الأصول في هيئة مفوضي الكنيسة:

لجنة الاستثمار مسؤولة عن تنفيذ إستراتيجية الاستثمار للشركة، وتتألف من خمسة أعضاء، هم:

- أندرياس ويتام سميث (المجلس - لجنة الأصول).
- مايك هيل (المجلس ولجنة الأصول).
- هاري هارت (المجلس ولجنة الأصول).
- جون وايند (المجلس ولجنة الأصول).
- مارك وولي (المجلس، ولجنة الأصول).

ويدعم طاقم تنفيذي إضافي لجنة الأصول في تنفيذ مهام إدارة الصندوق.

وهناك ثلاثة من الطاقم التنفيذي معنيون أيضاً بشكل مباشر بواجبات وقرارات الاستثمار:

- السكرتير والرئيس التنفيذي.
- مدير الاستثمارات: هذه وظيفة رئيسة داخل هيئة مفوضي الكنيسة؛ حيث يكون المدير مسؤولاً عن الإشراف على وظيفة الاستثمار والإدارة العليا الكاملة للمحفظة متعددة الأصول الخاصة بهيئة مفوضي الكنيسة.
- الرئيس التنفيذي للمالية.

الطاقم التنفيذي للاستثمار:

- أندرو براون (السكرتير والرئيس التنفيذي).
- توم جوي (مدير الاستثمارات).
- إيان تيودوريسون (الرئيس التنفيذي للمالية).

مسؤوليات لجنة الأصول والمسؤولين التنفيذيين للاستثمار:

فوض مجلس الحكام مسؤولية تنفيذ إستراتيجية المؤسسة إلى لجنة الأصول وطاقم العمل التابع له، وهي مسؤولة عن:

- اتباع رؤية طويلة المدى للاستثمارات.
- رصد أخلاقية جميع الاستثمارات، وضمان أن المؤسسة لا تتربح أو تمويل أنشطة تتعارض جوهرياً مع قيم الكنيسة.
- اختيار مديري الاستثمار الذين يستطيعون تحليل القضايا البيئية، والاجتماعية، والحوكومية ذات الصلة بإستراتيجيتهم.
- القيام بدور إداري صالح للاستثمارات من خلال التصويت في الشركة، والاجتماعات العامة، والانخراط بفعالية مع الشركات التي تستثمر فيها.
- تعزيز السلوك الأخلاقي، والمسؤولية والاستدامة المؤسسية من خلال التفاعل مع مديري الاستثمار والشركات والحكومة.
- تقديم التوصيات بشراء أو بيع استثمارات محددة.
- اتخاذ قرارات بشأن المعاملات الاستثمارية الفردية وجميع المسائل التشغيلية الأخرى.
- ضمان تلبية الاستثمارات لمتطلبات التدفق النقدي من التوزيعات.
- التفاوض والاتفاق مع مدير الاستثمار، والوسيط، والوكيل الإداري في الشروط والأحكام، بما في ذلك الأجور، والقيام برصد ومراجعة ورقابة العلاقات مع مديري الاستثمار، والوسطاء، والوكلاء الإداريين.
- إدارة المخاطر المالية بصورة مناسبة.

نموذج مخاطر الاستثمار:

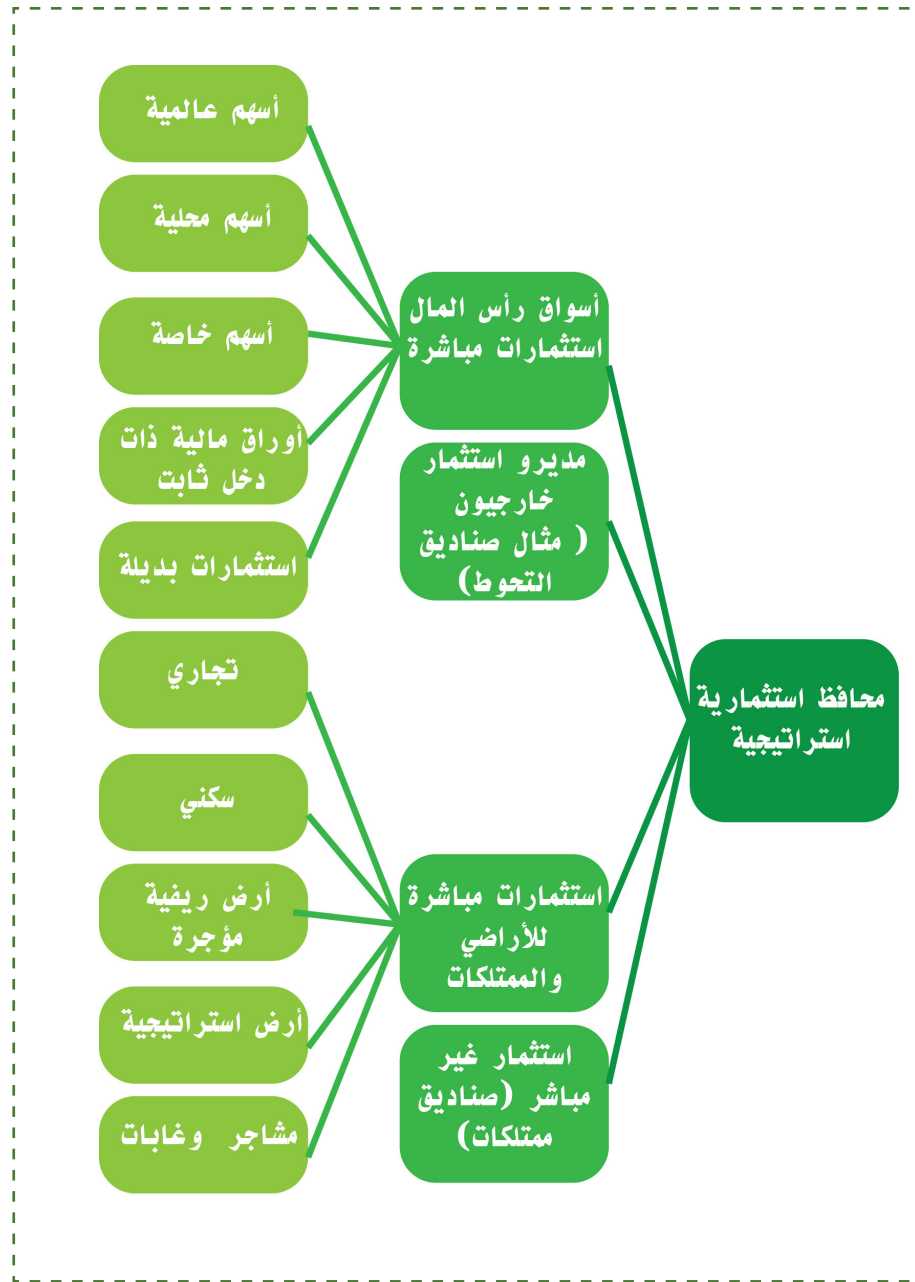
تخضع المحفظة الاستثمارية، التي تدار داخلياً من خمسة أعضاء في لجنة الأصول في هيئة مفوضي الكنيسة، إلى حوكمة صارمة من خلال الحدود والسياسات الإستراتيجية التي وضعها مجلس الحكام.

حيثما كان ذلك مناسباً، يُعيّن مديرو الاستثمار الخارجيون للاعتناء بأنواع معينة من الأصول والبرامج الاستثمارية وفقاً لشروط تعاقدية تُراقب عن كثب.

تملك هيئة مفوضي الكنيسة استثمارات بقيمة تقارب (٥.٥) مليار جنيه إسترليني بنهاية عام ٢٠١٢م. يحتوي الصندوق على أسهم في السوق واستثمارات في الممتلكات، بما في ذلك الممتلكات الحضرية، والأراضي الريفية والأراضي بغرض التطوير في المملكة المتحدة، وحصّة في صناديق الممتلكات العالمية (انظر الشكل: ١١).

ويحتوي إجمالي الصندوق والأصول التي تديرها هيئة مفوضي الكنيسة على حصّة مهمة (قرابة ١.٩ مليار جنيه إسترليني) مخصصة لجلب الدخل وتوزيعه على الالتزامات المعاشية.

ولهذه الولاية الخاصة من هيئة مفوضي الكنيسة آثار عديدة على إستراتيجية الاستثمار، وإدارة المخاطر والنموذ في استخدام رأس المال.



شكل (II): نموذج مخاطر الاستثمار

إستراتيجية الاستثمار:

تهدف هيئة المفوضين إلى تحقيق أفضل عائد من أصولها للمساعدة في الحفاظ على المستوى القومي للنظام الكنسي في الكنيسة، من دون مخاطر لا داعي لها، وتماشياً مع سياسة الاستثمار الأخلاقية. إن الهدف طويل الأجل للهيئة هو تحقيق عائد لا يقل عن مؤشر سعر التجزئة (٥٠%) على المدى الطويل بالاستثمار في محفظة متنوعة عبر نطاق من فئات الأصول.

تُعد إستراتيجية الاستثمار مسؤولة لجنة أصول في هيئة مفوضي الكنيسة؛ حيث تراجعها بانتظام، ويساعدها في ذلك مجموعة الممتلكات والأوراق المالية، وكلاهما يتكون من الأمناء وطاقم موظفين. ويُعد مفهوم إطار الاستثمار الأخلاقي أمراً أساساً لجميع القرارات الاستثمارية الإستراتيجية. تُحدّد لوائح الممارسة، والقيود وسياسات استثمارات صريحة في مذكرات عديدة لاجتماعات اللجان وتوثيقها في شكل رسمي في الوثائق الآتية:

- بيان سياسة الاستثمار الأخلاقي.
- بيان لائحة الإدارة.
- تدابير هيئة مفوضي الكنيسة لعام ١٩٤٧م.
- تدابير المعاشات لعام ١٩٩٧م

ويُدار الصندوق بطريقة تضمن استدامة التوزيعات وتماشي الأداء مع المقارنات المرجعية للسوق المالي عن فئات الأصول الفردية.

ويُوضع تركيز أكبر على الاستثمارات ذات المدى الطويل أو المخاطر الأقل، وبناء محفظة ممتلكات يُمكن أن تُظهر زيادة في قيمة الأصول الإجمالية للصندوق بناء على التثمين الاكتواري. ويقوم مديرو الصناديق الخارجيون بإدارة كل المحافظ الاستثمارية التي تحتوي على صكوك متداولة تقريباً، في حين تُدار محافظ الممتلكات في الغالب من قبل الطاقم الداخلي.

الدخل ورأس المال:

سياسة إجمالي العائد والاحتياطات:

تقيد تدابير هيئة مفوضي الكنيسة لعام ١٩٤٧م هيئة مفوضي الكنيسة في استخدام الدخل الناشئ في السنة أو الاحتياطات العامة (المتراكمة من الإيرادات المحصلة في السنوات السابقة) لتحقيق الأهداف. وقد عدل القيد من خلال تدابير المعاشات لعام ١٩٩٧م الذي منح الهيئة صلاحيات إضافية لإنفاق رأس المال على التزامات معاشات رجال الدين.

لذا تجب المحافظة على رأس مال صندوق الاستثمار الرئيس، وينبغي أن تركز إستراتيجية الاستثمار على تعظيم العوائد المعدلة حسب المخاطر وزيادة القيمة طويلة الأجل للأصول.

فلسفة الاستثمار:

الاستثمارات المسموح بها:

يوجد نظام استثمار أخلاقي صارم في قلب جميع الاستثمارات المسموح بها التي تقدم المجموعة الاستشارية للاستثمار الأخلاقي (GAIE) في كنيسة إنجلترا الاستشارات الخاصة بها. وقاعدة عامة وأساسية، لا تقوم هيئة مفوضي الكنيسة بالاستثمار في الأسلحة أو المواد الإباحية أو في أي شركة نشاط أعمالها الرئيس القمار، أو الكحول، أو التبغ، أو تقديم خدمات القروض المنزلية أو الأسلحة العشوائية.

ويوصي بيان سياسات الاستثمار الأخلاقية ضد الاستثمار في الشركات العاملة في مجال الأسلحة التقليدية إذا تجاوز إنتاجها العسكري الإستراتيجي عن (١٠٪) من قيمة التداول، وفي الشركات التي تستمد أكثر من (١٠٪) من عائداتها من إنتاج أو بيع الأسلحة النارية أو الذخائر غير العسكرية، باستثناء الشركات المتخصصة فقط في المنتجات المصممة خصيصاً لأغراض الصيد أو الرياضة.

وتوصي السياسة أيضاً بعدم الاستثمار في أي شركة تستمد أكثر من (٣٪) من عائداتها من إنتاج أو توزيع المواد الإباحية. وتوصي بعدم الاستثمار في أي شركة الجزء الرئيس من نشاطها أو تركيزها التجاري

(محدد بوصفه أكثر من ٢٥٪ من إجمالي إيرادات المجموعة) هو التبغ، أو القمار، أو المشروبات الكحولية، أو الإقراض بمعدلات فائدة مرتفعة أو استنساخ الأجنة البشرية. وفي جميع مجالات الاستثمار، سواء الأسهم أو الممتلكات أو البدائل، تسعى هيئة مفوضي الكنيسة إلى تجنب التربح أو تمويل أنشطة تتعارض جوهرياً مع قيم الكنيسة. فيما عدا المبادئ التوجيهية في الاستثمارات الأخلاقية، ليس لدى هيئة مفوضي الكنيسة أي قيود محددة لفئات الأصول. ويعتمد اختيار نوع الاستثمار على السوق المالي وخلفيات وخبرات إدارة الاستثمار، وخبرة المفوضين الرئيسيين وطواقم موظفيهم. تكمن فلسفة استثمار الوقف في امتلاك محفظة متزنة ومتنوعة من الاستثمارات العالمية عبر مجموعة من فئات الأصول، وتشمل:

- الأسهم في المملكة المتحدة والعالمية، والحصص، والسندات، وسندات الدين المضمون، وإقراض الأوراق المالية، والودائع، وشهادات الإيداع، وأي أوراق مالية أخرى.
- الاستثمارات المباشرة والمصالح في شركات محدودة، وبرامج الاستثمار الجماعي، وأعمال متداولة وغير متداولة في المملكة المتحدة أو في الخارج، ووحدات أوقاف، وبرامج استثمارية ذات مقاصد مشابهة.
- الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الممتلكات بما في ذلك الأراضي من أي ملكية، وتطوير الأراضي لأغراض الاستثمار أو لأغراض ذات مقاصد مشابهة.
- التركيز بشكل خاص على المملكة المتحدة والاستثمارات الخارجية المستدامة في الغابات ومناطق قطع الأشجار.
- صكوك الدين.
- وحدات، وضمانات، ونقود وعمليات.
- الصكوك القابلة للتحويل إلى أي شكل آخر من أشكال الاستثمار.

- الخيارات، والعقود الآجلة (بما في ذلك عقود الصرف الأجنبي الآجلة)، والمقايضات، ومقايضات العجز عن سداد الائتمان.
- عقود إقراض الأوراق المالية.
- أي شكل آخر من أشكال الاستثمارات المعتبرة من وقت إلى آخر في الدوائر المالية ذات السمعة الطيبة.

مديرو الأصول الخارجية: أجمع مجلس الحكام على أن إجراءات إدارة المحافظ النشطة من مديرين خارجيين يُمكنها المساعدة في تحسين العوائد، حيثما يكون الأمر مناسباً لذلك.

إستراتيجية الاستثمار ليست مقيدة بـ:

- طبيعة العائد: يمكن الإيفاء بالنفقات المخطط لها من خلال بيع الأصول، واسترداد الأموال، والدخل من الفوائد، وأرباح الأسهم أو الإيجار.
- البعد الجغرافي: على الرغم من كونها جهة خيرية مسجلة في المملكة المتحدة وهيئة عامة في سوق الأسهم، إلا أن المفوضين يفضلون الاستثمار في صكوك الملكية والاستثمارية في المملكة المتحدة. فعلى سبيل المثال، نرى أن جميع الممتلكات الاستثمارية تقع داخل المملكة المتحدة.

المخاطر والعوائد:

يُكَلَّف أعضاء اللجنة بضممان عوائد استثمار مناسبة تسمح بمستويات التزامية في التوزيع وبتقليل المخاطر التشغيلية والخاصة بالسمعة للاستثمارات، وبأن تكون الاستثمارات ممثلة للمتطلبات القانونية والتنظيمية. تتيح إجراءات إدارة المخاطر تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف. وتدعم هذه الإجراءات عن طريق سياسة إدارة المخاطر التي تحدد أدوار ومسؤوليات المفوضين والإدارة وطاقم الموظفين وتتبع توجيهات مفوضية المؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة. يراجع مجلس الحكام ترتيبات سجل المخاطر وإدارة المخاطر سنوياً، ويدعمها في ذلك لجنة المراجعة التي تراجع بانتظام محتوى سجلات المخاطر؛ حيث تسعى إلى ضمان مدى كفاية الترتيبات المعمول

بها لإدارة المخاطر. وتخضع المخاطر ذات الصلة بأعمال الاستثمار أيضاً إلى المراجعة المنتظمة من لجنة الأصول.

أما مديرو الأصول الفردية وأصحاب المخاطر المحددة فهم مسؤولون عن تحديد وتثمين ومراجعة المخاطر التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتهم، وضمان تنفيذ إجراءات التخفيف الحالية وأي إجراءات إضافية لإدارة المخاطر.

ترتّب أولويات المخاطر باستخدام مصفوفة متفق عليها وتقيّم على المستوى الطبيعي والمتبقي. وفي حال تعدت المخاطر المتبقية المستويات المقبولة، فعندئذ تحدّد وتنقّد إجراءات إضافية. ويُصدّ التقدم المتحقق في التنفيذ والمراجعة المتكررة لدرجات المخاطر المتبقية من قبل الإدارة العليا، ولجنة المراجعة، ولجنة الأصول ومن ثم مجلس الحكام في النهاية. وتسهّل مراحل إدارة المخاطر ومراقبتها من قبل وظيفتي المراجعة والمخاطر.

معالم المخاطر والعوائد الرئيسية:

هدف العوائد:

ينظر إلى هدف العائد الحالي لتحقيق مؤشر سعر التجزئة (+0%) من إجمالي الصندوق على أنه كافٍ لتلبية التوزيعات المزمعة بما يقارب (٩٥) مليون جنيه إسترليني سنوياً. وتستخدم أيضاً المقارنات المرجعية للسوق لتحديد هدف العوائد عبر فئات الأصول.

حدود المخاطر:

قامت هيئة مفوضي الكنيسة بتهيئة شاملة وجامعة للربحية في المخاطرة التي تأخذ في الحسبان توقيت التزامات المعاشات وضرورة توفير الاستقرار في التوزيعات التي توفرها إلى أجزاء مختلفة من الكنيسة. وللسيطرة على المخاطر، تضع لجنة الأصول تعريفاً إلى حد رأس المال الاستثماري للتقييد من صلاحيات اتخاذ القرار على سحب الاستثمارات وإعادة التوزيع عبر صكوك مختلفة من قبل الأفراد. وتراجع تلك

من وقت إلى آخر، ولكن لا يُفصح علناً عن القيود المحددة. وقد صُممت المعالم المتعلقة بمخاطر الطرف المقابل، ومخاطر العملة والتضخم لتتناسب مع الظروف الاقتصادية الحالية، وتُعرف لكل حالة على حدة للمحافظ في جميع فئات الأصول المحددة.

منهجية الاستثمار:

تعمل هيئة مفوضي الكنيسة على تحقيق قدر عالٍ من الشفافية والمراقبة في وظيفتها الاستثمارية بالتوافق مع المعايير التي وضعتها مفوضية المؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة.

مراحل اتخاذ قرار الاستثمار:

تتم الموافقة على القرارات الاستثمارية للاستثمارات ذات القيمة العالية (وفق المحددات التي سبق تعريفها أعلاه) من قبل مدير الاستثمارات/ أو عضو في لجنة الأصول أو كليهما بموجب الصلاحيات المخولة من مجلس الحكام.

وتناقش الإستراتيجيات وتُحدّد من اللجنة بناءً على تقارير بحثية تسند إلى مختصين خارجيين ومستشارين في الاستثمار.

في ظل قيود قاعدة أصول استثمارية غير قابلة للاستهلاك، نرى أن الإستراتيجيات في حاجة إلى المنافسة على رأس المال. وتضمن هذه الآلية استخداماً أمثل لرأس المال من أجل أغراض العوائد والمخاطر عبر المحفظة الاستثمارية بأكملها.

ويتخذ عضو في لجنة الأصول قرارات إدارة الاستثمار اليومية إضافة إلى طاقم إدارة الأصول بصلاحيات مفوضة. وتشتمل هذه القرارات -ولاتقتصر- على:

- تنفيذ إستراتيجيات تم الموافقة عليها.
- قرارات ذات صلة بالصرف الأجنبي والتحوط من المخاطر.
- عقود فردية ذات صلة بالعقارات أو البنية التحتية.

إدارة ورصد الاستثمارات:

المديرون الخارجيون:

توظف هيئة مفوضي الكنيسة خدمات عدد من مديري صناديق خارجيين تختارهم بحرص من خلال مرحلة فحص وتحليل سجلات الأداء. ويعتني مديرو الصناديق الخارجيون بجميع استثمارات سوق الأسهم تقريباً. ويتم مراقبة حال الأداء والمخاطر لمديري الصناديق بعناية وبانتظام.

اختيار مديري الصندوق:

في حالة قريبة، تم تحليل (٧٠) مكتباً متخصصاً، ومن أولئك، اختير ثمانى شركات للفحص عن كثر؛ حيث قام أعضاء الفريق الاستثماري بزيارة كل منهم، بما في ذلك المكاتب في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم التوصل لقائمة مختصرة من ثلاث شركات، اختيرت إحداها في النهاية. وتقوم هيئة مفوضي الكنيسة أيضاً بتقييم حال المسؤولين التنفيذيين ذوي الصلة، وفحص مراحل وسياسات استثمار المكاتب، وضمان مطابقة نماذج الاستثمار الأساسية بالمعايير الأخلاقية للكنيسة.

لائحة الإدارة:

حيث إن كنيسة إنجلترا وهيئات الاستثمار الوطني المرتبطة بها موقعة على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول، فهي تعتمد بيان لائحة الإدارة عند تعيين مديري الصناديق الخارجيين. وتحتوي لائحة الإدارة هذه على سبعة مبادئ رئيسية تحدد الممارسات الجيدة وقواعد السلوك للمستثمرين من المؤسسات التي تتعامل مع السياسات المتعلقة بتضارب المصالح، وتقديم التقارير عن الأنشطة، والإفصاح، وتصعيد الأمور، وما إلى ذلك.

ويخضع جميع مديري الصناديق الخارجيين لمراجعات الأداء والمخاطر المنتظمة من خلال التقارير الدورية والاجتماعات.

المديرون الداخليون - استثمارات مباشرة:

تتمحور الاستثمارات المباشرة بشكل رئيس حول محافظ الممتلكات الاستثمارية، وتسند مسؤوليتها لأفراد

رئيسيين من فريق الاستثمار يكونون مسؤولين عن:

- تنفيذ الصفقات وتغطية الأصول الأساسية.
- التحليل والتقييم.
- مقاييس العوائد والمخاطر.

ويُتابع الأداء بشكل منتظم من قبل لجنة الأصول ومجلس الحكام على نطاق أوسع.

إدارة ورصد المخاطر:

يستخدم مفوضو الكنيسة مزيجاً من خدمات الإستشارات الخارجية المستقلة لإدارة المخاطر، إضافة إلى التقارير

الداخلية. ويعتمدون الأدوات والتقنيات التالية لإدارة المخاطر:

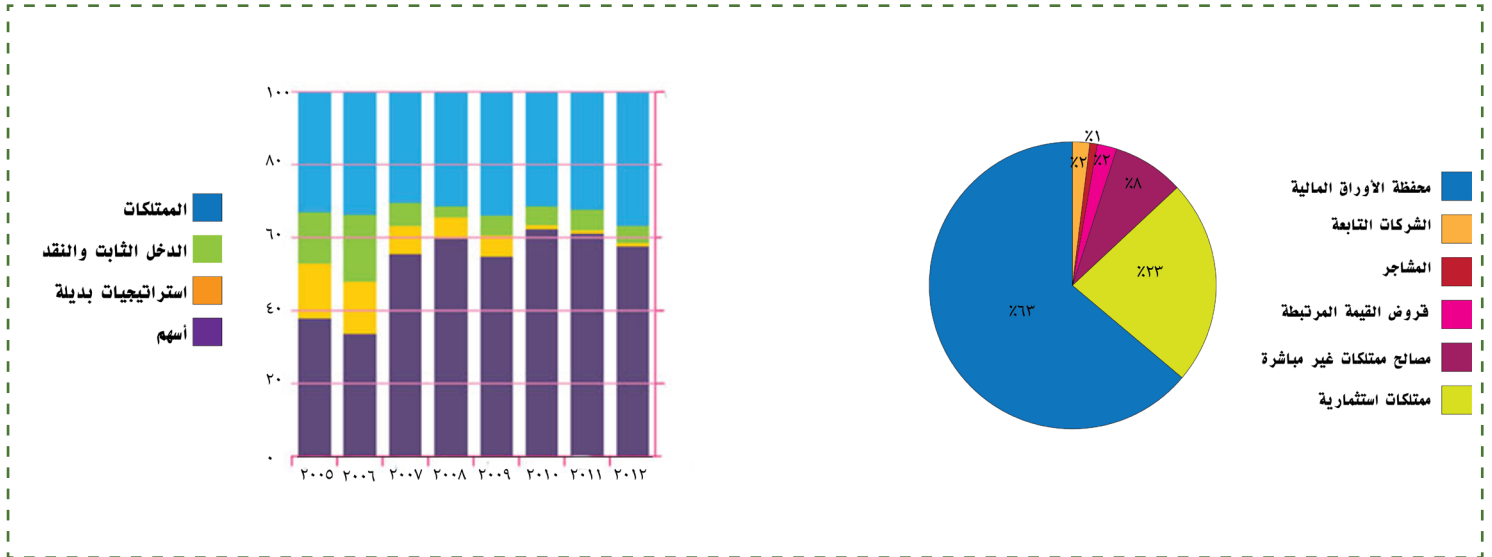
- تستخدم هيئة مفوضي الكنيسة احتياطي السيولة الموجودة في أذون الخزانة في المملكة المتحدة وأوراقاً مالية ممتازة قصيرة الأجل للحد من مخاطر الاضطراب إلى بيع الأصول بأسعار منخفضة.
- مجموعة من المحافظ ذات الفائدة الثابتة التي تشمل السندات الأمريكية ذات العوائد المرتفعة وديون الأسواق الناشئة من أجل تنويع الصندوق العام والحفاظ على أدنى مواضع تقلب الأسعار.
- توظف هيئة مفوضي الكنيسة مديراً متخصصاً في العملات يقوم بتحوط فعال للتعرض إلى مخاطر العملات الأجنبية في الصندوق للمساعدة في حماية المحفظة كلياً.
- استخدام السجلات لتسجيل المخاطر التشغيلية ومخاطر الاستثمار.
- اعتماد سياسات واضحة لإدارة المخاطر، وتحديد أدوار ومسؤوليات هيئة مفوضي الكنيسة، والإدارة، ومديري الصناديق الأخرى، وطاقم الموظفين.
- نواتج - لا تستخدم لأغراض التداول، بل للتحوط فقط. تستخدم هيئة مفوضي الكنيسة عقود العملات

والخيارات الآجلة بوصفها جزءاً من محافظتها الاستثمارية للحد من تأثير التغيرات في العملات الأجنبية بشأن الأصول الأساسية. لا يتم الدخول في تلك الاستثمارات من أجل تحقيق مكسب استثماري أو لأغراض التداول، ولا تستخدم أداة أخرى من المشتقات.

مخصصات الأصول:

فيما يبدو أن محفظة كنيسة إنجلترا الاستثمارية كانت متحيزة تاريخياً إلى الاستثمار في الممتلكات والتي لاتزال تمثل (٣٧٪) من إجمالي الأصول الموجودة. ولكن تماشياً مع إستراتيجية الاستثمار الحالية لكنيسة إنجلترا، فهي تملك الآن (٦٣٪) من الأصول عبر محفظة متوازنة من الأوراق المالية المتداولة وغير المتداولة، سواء مباشرة أو غير مباشرة في العالم، إضافة إلى صكوك ذات دخل ثابت.

التخصيص عبر فئات الأصول المختلفة ذات استجابة لفرص السوق، والمخاطر المتوقعة، ومناسبة توقيتها لاحتياجات التوزيع.



شكل (١٢): % المخصصات وفقاً لفئة الأصول الرئيسية (٢٠١٢م) والتغيرات منذ ٢٠٠٥م.

يوضح الرسم البياني على اليمين أعلاه في الشكل (١٢) التغييرات الرئيسية في مخصصات هيئة مفوضي الكنيسة عبر هذه الفئات من الأصول على مر الزمن منذ عام ٢٠٠٥م.

الأوراق المالية، وتشمل:

أسهمًا محلية وعالمية متداولة.

أوراقاً مالية ونقدًا بدخل ثابت.

استثمارات بديلة (محافظ أسهم خاصة وعوائد مطلقة متعددة الأصول). تمثل محفظة العوائد المطلقة متعددة الأصول قرابة (١٠٪) من إجمالي المحفظة وقد صُممت لجلب عوائد إيجابية جذابة بصرف النظر عن البيئة الخارجية، ولكنها قد تشهد عادة تراجعاً في الأسهم في فترات النمو القوي. وتخطط هيئة مفوضي الكنيسة إلى تنويع أكثر لهذه المحفظة بإضافة مديرين بخصائص مكملة.

الممتلكات الاستثمارية، وتشمل استثمارات مباشرة في مصالح التملك الحر والإيجار في الممتلكات التجارية والسكنية، والأراضي المؤجرة والإستراتيجية.

ممتلكات غير مباشرة، وتمثل مصالح الاستثمارات المشتركة والشراكة من خلال صناديق الممتلكات المُدارة.

قروض القيمة المرتبطة، وهي استثمارات في الممتلكات الإسكانية والسكنية ذات الصلة بأهداف الكنيسة.

مناطق قطع الأشجار، وهي نوع من الأصول باستثمارات مباشرة وغير مباشرة في المملكة المتحدة وخارجها فيما يخص أراضي الغابات المستدامة والأنشطة ذات الصلة.

الشركات التابعة، وهي منافع ثانوية غير محكومة في الممتلكات والأراضي كاستثمارات مشتركة ذات صلة بقطاع الغابات.

التخصيص في استثمارات الممتلكات:

ضمن التزام هيئة مفوضي الكنيسة بتوفير محفظة من الأصول المتنوعة، تمتلك الهيئة محفظة استثمارات تجارية تقدر قيمتها بـ (١.٦) مليار جنيه إسترليني. وهي مقسمة عبر مجموعة متنوعة من قطاع الممتلكات وموزعة جغرافياً من أجل توفير التمويل الذي تتطلبه كنيسة إنجلترا بأفضل صورة للعوائد والمخاطر. وينقسم إجمالي العقارات إلى خمس محافظ فرعية: ممتلكات تجارية وسكنية، وأراض مؤجرة، وأراض إستراتيجية، وممتلكات عالمية غير مباشرة.

محفظة الممتلكات التجارية:

تتكون محفظة الممتلكات التجارية الخاصة بهيئة مفوضي الكنيسة من مجموعة متنوعة من ممتلكات التجزئة (بما في ذلك شوارع التسوق الراقية، ومراكز التسوق، ومجمعات المستودعات)، والممتلكات الصناعية، والمكتبية، موزعة في جميع أنحاء المملكة المتحدة، وتقدر قيمتها بـ (٣٢١) مليون جنيه إسترليني.

إن التركيز الرئيس لهيئة مفوضي الكنيسة كان للحفاظ وتعظيم عوائد دخل الممتلكات. لقد حققت ذلك من خلال التفاوض في تجديد عقود الإيجار وإعادة التفاوض في شروط التأجير والعمل مع المستأجرين لإيجاد حلول مفيدة للطرفين. كما سعت أيضاً إلى مبادرات تعزيز الأصول متوسطة الأجل، بما في ذلك إعادة التطوير المحتملة وتغيير الاستخدامات.

محفظة الممتلكات السكنية:

تتكون محفظة الممتلكات السكنية لهيئة مفوضي الكنيسة مما يقارب (١٨٠٠) من الممتلكات ذات الملكية الحرة وذات التأجير طويل الأجل.

إن التركيز الرئيس لهذه المحفظة هو الحفاظ عليها وتعظيم عوائدها. وقد تحقق ذلك من خلال التفاوض في تمديدات التأجير، ومبيعات الملكيات الحرة، وتجديدات الإيجار. كما نفذت هيئة مفوضي

الكنيسة عدة مشروعات لتعزيز الأصول، بما في ذلك إعادة التطوير، والترميم وتغيير الاستخدامات من تجاري إلى سكني.

ريفية:

إن فريق التخطيط والتنمية هو المسؤول عن تعزيز فرص التنمية الإستراتيجية والتنمية على نطاق صغير، التي يمكن تنفيذها على أراضي هيئة مفوضي الكنيسة في جميع أنحاء إنجلترا. وفي كل الأوقات، يدير الفريق ما يقارب (٤٠) موقعاً في محافظ الأراضي الإستراتيجية، وعدداً مماثلاً من تطوير المواقع الصغيرة. ويساعد الفريق في تسليم هذه المشروعات خلال الخدمات الاستشارية الخاصة التي تقدم المشورة المتخصصة والمهارات التقنية اللازمة لتحقيق إذن التخطيط.

عالمية غير مباشرة:

ضمن التزامها بتوفير قاعدة أصول متنوعة، تمتلك هيئة مفوضي الكنيسة محفظة استثمارات غير مباشرة في جميع أنحاء المملكة المتحدة وباقي العالم. وتتيح استثمار الممتلكات غير المباشرة لهيئة مفوضي الكنيسة الوصول إلى المناطق الجغرافية والقطاعات والمهارات الإدارية المتخصصة التي قد لا يمكن الحصول عليها في ظل حجم الاستثمار الحالي لهيئة مفوضي الكنيسة، فضلاً عن الحد من مخاطر الاستثمار من خلال التنوع، وتتيح الاستثمارات غير المباشرة لهيئة مفوضي الكنيسة الانتفاع من العوائد القوية للأسواق الناشئة.

ويتم تقسيم هذه المحفظة عبر (١٣) صندوقاً: خمسة في المملكة المتحدة، وثلاثة في قارة أوروبا، وثلاثة في آسيا، وواحدة في أمريكا الشمالية، إضافة إلى محفظة ممتلكات مدرجة في البورصة العالمية بإجمالي رأس مال قدره (٤٠٤) ملايين جنيه إسترليني.

مخصصات في استثمارات سوق الأسهم:

يوجد أكثر من نصف صندوق استثمارات هيئة مفوضي الكنيسة في الأوراق المالية في المملكة المتحدة وأسهم شركات عالمية، مع نسبة أقل في استثمارات الأسهم الخاصة في شركات صغرى غير متداولة، وفي السندات ذات الفائدة الثابتة.

ويدير محفظة سوق الأوراق المالية خارجياً عددٌ من مديري الصناديق المهنية مع مزيج من الأساليب والنهج طبقاً لأسس الولاية التي تحددها اللجنة.

وتواصل هيئة مفوضي الكنيسة تنويع استثمارات الأوراق المالية الخاصة بها لإدارة التقلبات والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الجديدة. وفي السنوات الأخيرة، خفضت الهيئة ملكياتها في أسهم الشركات البريطانية، وزادت استثماراتها في حصص شركات عالمية وفي الأسهم الخاصة.

وقد نظرت لجنة الأصول في مسألة التحول إلى أوراق مالية ممتازة بوصفها إستراتيجية لمكافحة الركود الاقتصادي في المناخ المالي الحالي، ولكن لاتزال إستراتيجية هيئة مفوضي الكنيسة الأساسية هي الاستثمار بشكل رئيس في الأصول الحقيقية؛ حيث إن من المرجح أن تخرج عوائد أفضل على المدى الطويل.

مخصصات الأصول وفقاً للموقع الجغرافي:

من حيث التعرض للمخاطر الجغرافية، يتبنى الوقف نهجاً مماثلاً ويدير محفظته الاستثمارية بفعالية؛ حيث تأتي المخصصات متوافقة مع وجود محفظة متنوعة عالمياً، فيما يتم إدارة تعرض الوقف لمخاطر الأسواق الناشئة المتقلبة.

أداء الاستثمار:

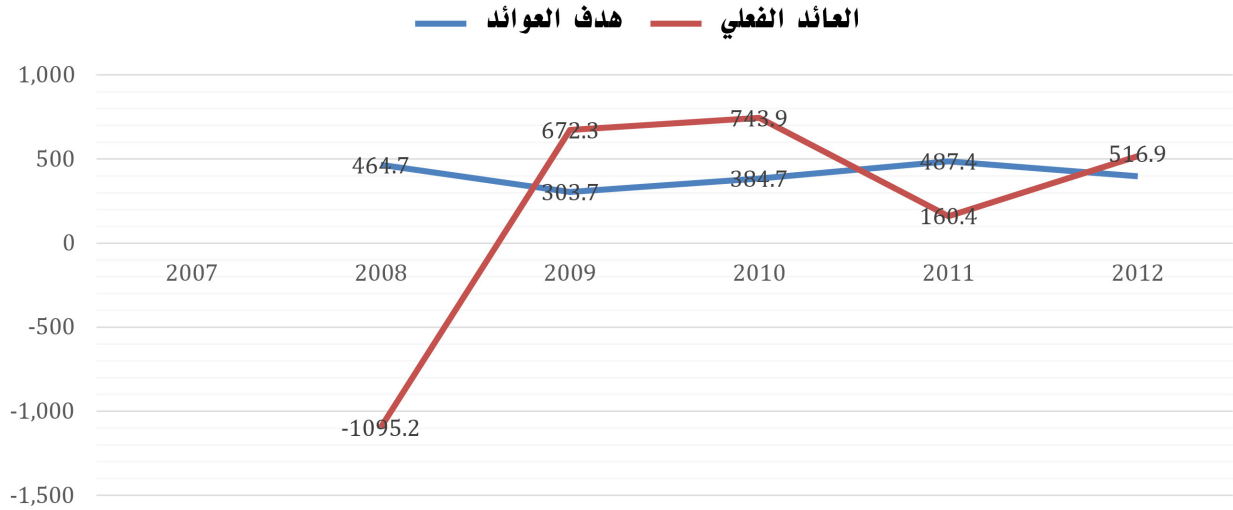
ملخص الأداء:

تم تطبيق هدف عائد هيئة المفوضين وهو مؤشر سعر التجزئة (+5%) إلى «قيمة المحفظة الاستثمارية» عن السنة السابقة لتزويدها بـ«هدف العائد» بالجنيه الإسترليني (بالمليون). وتم مقارنة ذلك بـ«العائد الفعلي» (إجمالي الدخل + المكاسب الاستثمارية المتحققة وغير المتحققة) للحصول على ملخص الأداء المتدني/ المرتفع.

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	جنيه إسترليني / مليون
١٤٦٠.٢	١٤٨٠.٣	١٣٥٠.٩	١٤٥٠.٥	١٧٣٠.١	١٧١٠.٥	إجمالي الدخل
٣٧٠.٧	١٢٠.١	٦٠٨.٠	٥٢٦.٨	-١.٢٦٨.٣	٣٤٤.٨	أرباح وخسائر أخرى معترف بها
٥١٦.٩	١٦٠.٤	٧٤٣.٩	٦٧٢.٣	-١.٠٩٥.٢	٥١٦.٣	إجمالي الدخل من أنشطة الاستثمارات
-٢٠٧.٣	-١٩٥.٦	-٢٠٠.٥	-١٩٠.٨	-١٨٩.١	-١٧٤.١	الأنشطة الخيرية
-٤٦٠.٢	-٤٦٠.٧	-٣٩.١	-٣٠.١	-٢٥.٦	-٢٧.٨	نفقات أخرى
-٢٥٣.٥	-٢٤٢.٣	-٢٣٩.٦	-٢٢١.٦	-٢١٤.٧	-٢٠١.٩	إجمالي المدفوعات (بالمليون جنيه إسترليني)
٩	١١.٦	٧.١	-٤٠.١	-١٢٨٦.٣	-٢.١	مدفوعات أخرى
٢٦٥.٥	-٨١.٩	٥٠٤.٣	٤٥٠.٧	-١.٣٠٩.٩	٣١٤.٤	صافي الحركة في الصناديق (بالمليون جنيه إسترليني)
٥.٠١٥.٦	٤.٨٩٥.٥	٥.١٣٠.٩	٤.٦٣٥.١	٤.١٠٣.٥	٥.٤٠٣.٣	قيمة محفظة الاستثمار
٣.١%	٤.٥%	٣.٣%	٢.٤%	٣.٦%	٢.٣%	مؤشر سعر التجزئة
٨.١%	٩.٥%	٨.٣%	٧.٤%	٨.٦%		هدف العائد (مؤشر سعر التجزئة +5%)
٣٩٦.٥	٤٨٧.٤	٣٨٤.٧	٣٠٣.٧	٤٦٤.٧		هدف العوائد
٥١٦.٩	١٦٠.٤	٧٤٣.٩	٦٧٢.٣	-١.٠٩٥.٢		العائد الفعلي
١٠.٦%	٣.١%	١٦.٠%	١٦.٤%	-٢٠.٣%		العائد الفعلي (%)
١٢٠.٤	-٣٢٧.٠	٣٥٩.٢	٣٦٨.٦	-١٥٥٩.٩		الفوارق

شكل (١٣): التحليل المالي: الدخل (بالمليون جنيه إسترليني)، المدفوعات (بالمليون جنيه إسترليني) وعائد الاستثمار (%)

عبر خمس سنوات



شكل (١٤): العوائد الفعلية وهدف العوائد (بالمليون جنيه إسترليني) عبر خمس سنوات

فأداء أداء كنيسة إنجلترا على مدى السنوات الخمس الماضية أداء أسواق الأسهم؛ حيث حققت أهدافها ما عدا حالتين: الأزمة المالية عام ٢٠٠٨م، وأزمة الديون الأوروبية عام ٢٠١١م، ولكن في كلا الحدين كان الصندوق قادراً على تحقيق أهداف توزيعه.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، تلقت كنيسة إنجلترا «أمر إجمالي العائد» من مفوضية المؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة الممنوحة عام ٢٠١٢م، الذي أتاح للأمناء إنفاق الاحتياطي العام عام ٢٠١٢م لمكافحة الضرر الحالي من عوائد دخل الاستثمار الأقل قيمة. والآن يتبع الأمناء سياسة عدم الاحتفاظ باحتياطي عام.

أداء أطول أجلاً:

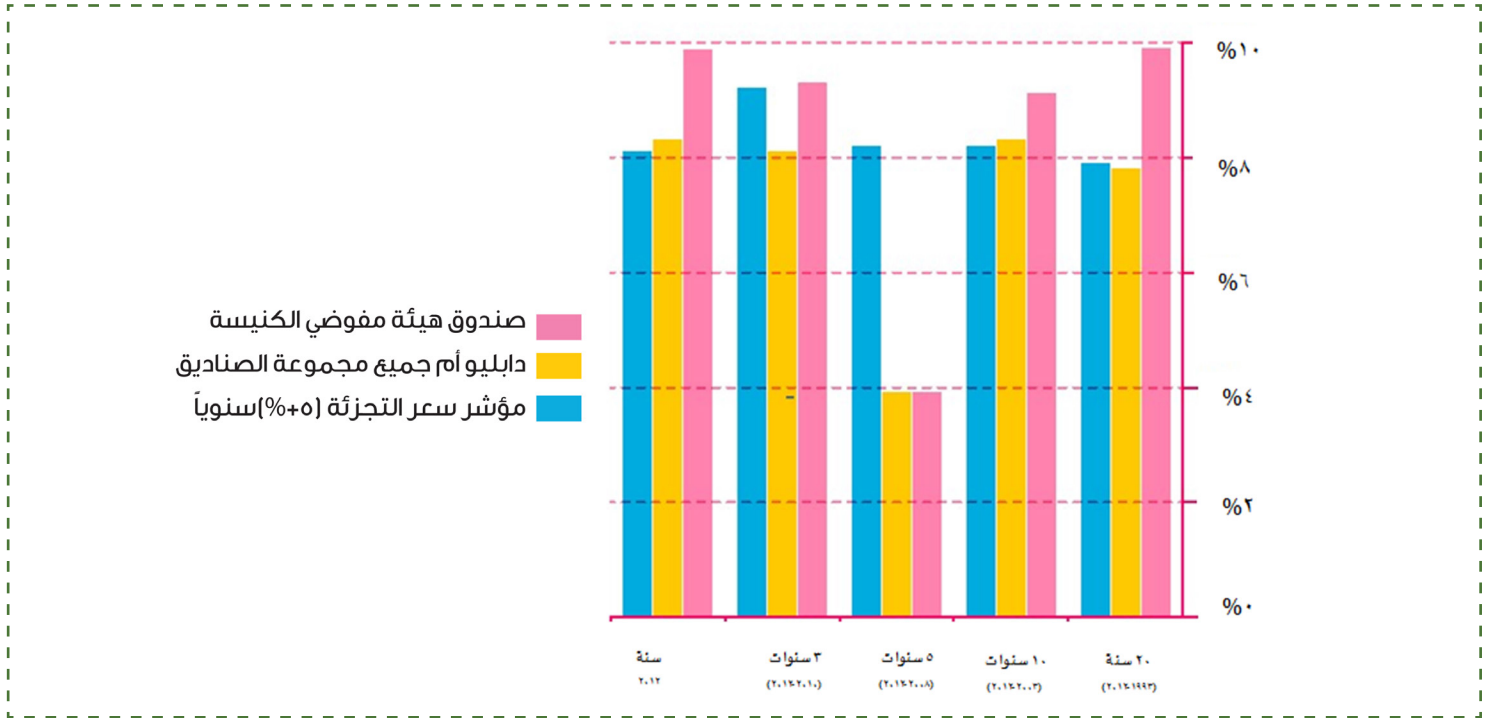
عوائد الأصول (%). إجمالي الصندوق وبضنة الأصول: متوسطات بالـ٢٠، ١٠، ٥، ٣، ١ سنة					
سنة واحدة ٢٠١٢	٣ سنوات ٢٠١٢-٢٠١٠	٥ سنوات ٢٠١٢-٢٠٠٨	١٠ سنوات ٢٠١٢-٢٠٠٣	٢٠ سنة ٢٠١٢-١٩٩٣	إجمالي العوائد % سنويًا
٩٠.٧	٩٠.٢	٣٠.٩	٩٠.١	٩٠.٩	إجمالي أصول هيئة مفوضي الكنيسة
٨٠.١	٩٠.٢	٨٠.٢	٨٠.٣	٧٠.٩	مؤشر سعر التجزئة +٥%
٨٠.٤	٨٠.٢	٣٠.٨	٨٠.٣	٧٠.٨	دابليو إم جميع مجموعات الصناديق
					فئات الأصول الرئيسة لهيئة مفوضي الكنيسة
١٥٠.١	٨٠.٤	٣٠.٨	٨٠.٧	٧٠.٦	أسهم عالمية
١٦٠.٠	٧٠.٧	٢٠.٦	٨٠.٤	٨٠.٢	أسهم محلية
٢٠.٩	١٠.٨	٣٠.٩	١٤.٩	لا يوجد	أسهم خاصة
٤٠.٧	٩٠.٢	١٠.١	٦٠.٩	١١.١	ممتلكات تجارية
١٥٠.١	١٤٠.٧	٩٠.٣	١٥٠.٦	١٧.٣	ممتلكات سكنية
١٣٠.٤	١٦٠.٢	١٢٠.٩	١٧٠.٤	١٦.١	أرض ريفية مؤجرة
١٠٠.٦	١٤٠.٧	٣٠.٢	١٠٠.٨	لا يوجد	أرض إستراتيجية
٨٠.٦	١٢٠.٩	(١٠.٤)	٨٠.٠	١١.١	ممتلكات غير مباشرة
١٢٠.٠	٦٠.٦	١٠.٤	٤٠.٠	٨٠.١	قروض القيمة المرتبطة

شكل (١٥): متوسط إجمالي العوائد (% سنويًا) بفئة الأصول على مدى أطول

إجمالي العوائد السنوية مقابل المستهدف والمؤشر المستقل:

يوضح الشكل (١٦) أن المحفظة أصبحت تتماشى مع أو استبقت عائد هدف الأجل الطويل لمؤشر سعر التجزئة (+٥%) على مدار فترة أطول. وعلى مدار كل هذه الفترات الزمنية تفوق الصندوق على أداء مجموعة مقارنة النظير (دابليو إم جميع مجموعة الصناديق) على أساس متوسط العوائد. وأثبت عام ٢٠١٢م أنه أفضل عام للأسواق متبعا البيئة المتحدية لعام ٢٠١١م.

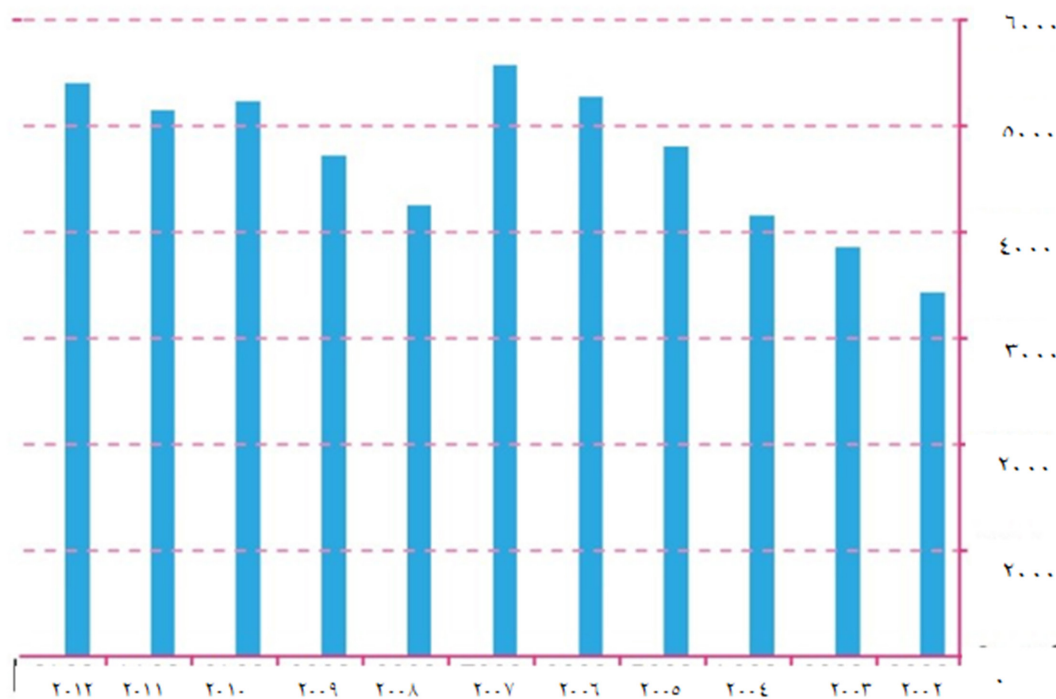
إن جولات متعاقبة من التيسير الكمي من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، إضافة إلى البنك المركزي الأوروبي الذي يتعهد بمساندة أسواق الديون في منطقة اليورو، ساعد على دفع أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها التاريخية، وفي الوقت نفسه إزالة تصور «ذيل المخاطر» الشائع بين المستثمرين (مجموعة أحداث مهمة كادت أن تغرق الاقتصاد العالمي في ركود عميق).



شكل (١٦): متوسط إجمالي العوائد (%) بالمقارنة المرجعية

التغير في إجمالي الأصول منذ ٢٠٠٢م:

لاتزال قيمة الصندوق تتعافى مقارنة بمستوى أدائه المرتفع ٢٠٠٧م قبل الأزمة المالية العالمية. ويُطرح اقتراح لتغييرات في السياسات الخاصة بكيفية استخدام الاحتياطات في توزيع المعاشات ومزيد من التنوع في محافظ استثمارية بديلة لمواجهة أثر مثل هذه الضغوط السوقية في المستقبل.



إجمالي الأصول المتاحة

شكل (١٧): قيمة الأصول «أصول تحت الإدارة» (بالمليون جنيه إسترليني) عبر عشر سنوات

في ظل اتجاهات الأداء الحالية والظروف الاقتصادية السائدة، فإن من المرجح أن تقوم كنيسة إنجلترا بتحقيق أهدافها وتستوفي بمنتهى الأريحية التزاماتها تجاه توزيع المعاشات لأربع سنوات قادمة. ومع ذلك، لا بد من أن يتوج ذلك بخطط طموحة لزيادة التوزيعات غير المعاشية لدعم أغراض أخرى ذات صلة بالمهام. ويجب وضع حد للتوزيعات عند (٢٨٣) مليون جنيه إسترليني من أجل الحفاظ على قاعدة رأس مال الأصول.

ولإزالة هناك احتياطات سيولة أقل لمواجهة تأثير أي التصورات الاقتصادية الكارثية في المستقبل.

الملخص:

بينما تقدم المعلومات المعروضة ضمن الشبكة العنكبوتية /الإنترنت الرسمية لكنيسة إنجلترا وتقريرها السنوية سجلاً حافلاً بالأداء، فإنه -وكما هو متوقع- عندما يُنظر إلى أداء الكنيسة وفق مصادر معلومات على نطاق أوسع وآراء محللي السوق المستقلين، يمكن ملاحظة وجهات نظر مختلفة جداً. كانت كنيسة إنجلترا تواجه في غالب الوقت تحديات صعبة ومثيرة للجدل تحت أضواء الرأي العام بشأن سياساتها الاستثمارية مقارنة بما يحدث في أرض الواقع. وبكونها هيئة دينية، فإن المتوقع منها المحافظة على القيم الأخلاقية عبر جميع نشاطاتها. ومن المتوقع أيضاً أن تتوافق إستراتيجياتها الاستثمارية مع الأسس الأدبية غير الرأسمالية، والأخلاقية واللاهوتية في جميع أنحاء العالم عند اختيار محل الاستثمار وكيفية تحصيل الدخل لدعم رسالتها والعدالة الاقتصادية المفترضة. إن لدى كنيسة إنجلترا أصولاً كبيرة تبلغ قيمتها نحو خمسة مليارات جنيه إسترليني، فضلاً عن المسؤوليات الكبيرة والتوقعات وآراء السمعة المتفاوتة للغاية عند جمهور.

رسائل متباينة:

تم تغيير هدف الكنيسة للعوائد المالية السنوية السابق، والذي كان يستهدف زيادة العوائد المالية عن مؤشر سعر التجزئة بـ 5% أو أكثر، وربما يرجع ذلك إلى خطر الانكماش والخسائر الفادحة في 2008/2009م. وفي عام 2010م، أصبح هدف الكنيسة «كسب أكبر قدر ممكن من المال في ظل الظروف المتاحة». وهناك مؤشر واضح لما يعنيه ذلك في القسم الذي يحمل عنوان: «تمويل بعثات / إرساليات الكنيسة»؛ ولقد قامت هيئة مفوضي الكنيسة بفصل ارتباط استثماراتنا عن تلك التي ترتبط برسالة الكنيسة، وعدت هذه الوظيفة شيئاً منفصلاً تقوم بـ«تغذيته». ولا تشير هذه الازدواجية فقط إلى انطباع لاهوتي سيئ فحسب، بل تشير أيضاً إلى إستراتيجية تعتمد على تسويق القرارات الاستثمارية بالغايات بدلاً من الوسائل.

أغراض الاستثمار، والأخلاقيات والآداب:

نرى أن هناك بالفعل بعداً أخلاقياً للسياسة الحالية؛ حيث يتم الإبلاغ عن قرارات الاستثمار من قبل كنيسة المجموعة الاستشارية للاستثمار الأخلاقي، كما نرى أن كنيسة إنجلترا لا تستثمر في الشركات التي تروج المواد الإباحية أو تورد الأسلحة، أو التي يكون أكثر من (٢٥%) من إجمالي إيرادات المجموعة في منتجات القمار والتبغ والمنتجات ذات الصلة بالتبغ، وصناعة أو البيع المرخص للمشروبات الكحولية والمعدات العسكرية، والقروض يتم تحصيلها منزلياً (إقراض عتبة الباب)، أو استنساخ الأجنة البشرية. ولكن في سياق الصورة الكبيرة، لا يزال كثير من الناس يرى ذلك بمثابة «غسل الكنيسة»، الذي يسعى إلى توفير نظافة خارجية لشيء ما لا يزال مشبوهاً في أغلبه، أو أسوأ من ذلك.

ولكن هذه السياسة الأخلاقية -على سبيل المثال- لم تمنع كنيسة إنجلترا من الاستثمار في شركة (كاتربيللر)، الشركة الأمريكية التي تُصنِّع الجرافات وتصدرها إلى إسرائيل؛ حيث تُستخدم في الهدم الجماعي غير القانوني للمنازل الفلسطينية، ويُزعم أيضاً أنها متورطة في مقتل ناشط سلام ورجل عاجز. وعندما قامت الكنيسة أخيراً ببيع حصصها بعد الضغط من مجعته الكنسي العام -من بين آخرين- أكدت أنها قامت بذلك لأسباب تمويلية وليست أخلاقية؛ مما يبين أيضاً أنها تُعدُّ كلاً من التمويل والأخلاقيات صنفين منفصلين. لذا يُعد هذا خطيراً وازدواجية غير لاهوتية مجدداً.

وكانت الكنيسة تملك استثمارات مجمعة بأكثر من (٦٠) مليون جنيه إسترليني في شركتي (تيسكو) و(يونيليفر)، وهما اثنتان من عمالقة الشركات تشتركان في تصنيف أخلاقي متدن للغاية لأكثر (١٠٠) شركة في بريطانيا. وجاءت (تيسكو) بالأخص جاءت في الانتقادات بشأن استغلال عمال النسيج في الهند والمملكة المتحدة، وفي طرد الشركات المحلية من البلدات والقرى، واستخدام قوتها لتأمين الإذن بالتخطيط على الرغم من اعتراضات قوية من السكان.

وقد وجدت كنيسة إنجلترا نفسها أيضاً على خلاف مع نشطاء الكنيسة والتنمية؛ حيث أدانت كل من وكالة المعونة الكاثوليكية (كافود CAFOD)، والحرب على الاحتياج، والأساقفة الأنجليكانية، ومؤتمر

أساقفة الكاثوليك في الفلبين جميع شركات التعدين مثل: (بي اتش بي بيليتون)، و(ريو تينتو)، و(أنجلو) الأمريكية لانتهاكها حقوق الإنسان وتدمير البيئة. وكان لدى الكنيسة حصة مشتركة بـ(٦٢) مليون جنيه إسترليني في هذه الشركات الثلاث وحدها منذ فترة ليست بالبعيدة.

ونرى أن حجج النقاد والدفاعات التي طرحها رجال الدين واسعة جداً ومتنوعة بشأن الغرض والرسالة والأخلاق والاقتصاد ذي الأساس اللاهوتي. ويقع هذا النقاش خارج سياق هذا التقرير، ومع ذلك فإنه موضوع مهم ومثير للاهتمام حول مؤسسة ذات رسالة دينية تستند إليها.

ومع ذلك فإن شيئاً واحداً واضحاً، هو أن سياسات الاستثمار وتقنيات إدارة الصناديق في كنيسة إنجلترا ليست مختلفة إلى حد كبير عن معظم المؤسسات والصناديق الأخرى؛ حيث يدير خبراء الممتلكات والأسواق المالية من ذوي الخبرة هذه الاستثمارات، وتكون لأسبقية تحقيق مكاسب مالية الأولوية بسبب المخاوف الاجتماعية والأخلاقية والدينية على نطاق أوسع.

وتوجه مخصصات أصول وإستراتيجيات الاستثمار إلى هيئة مفوضي الكنيسة بالانواريا الحسنة، وفي حين أن الحقائق على أرض الواقع تصعب إدارتها والسيطرة عليها، إلا أن كنيسة إنجلترا تسعى باستمرار إلى تصحيح أي أخطاء بقدر ما يُمكن إنسانياً.

أداء إدارة الصندوق:

يبدو أن الصناديق قد فاقت أداء أسواق الأسهم من حيث المقارنة بين متوسط العوائد مقابل مجموعة مقارنة النظير (دابليو إم جميع مجموعة الصناديق). ومع ذلك، نرى أن الصندوق كان بطيئاً في توقعه وتعامله مع الضغط الاقتصادي؛ حيث يتضح ذلك من الخسائر التي لحقت به خلال الأزمة المالية عام ٢٠٠٨م وأزمة الديون الأوروبية عام ٢٠١١م. لذا نوصي باستخدام نماذج توزيع الأصول الأكثر تطوراً لتقليل المخاطر الشاملة. وفي الواقع، فإن من المثير للاهتمام، أن توزيع الأصول والمزيج العام للمحفظة مختلف للغاية عن مؤشر (دابليو إم) لمجموعة الصناديق الخيرية، وقد يكون هذا شيئاً يستحق نظرة عن قرب. وإلى جانب المبادئ التوجيهية الأخلاقية، لا توجد لدى هيئة مفوضي الكنيسة أي قيود محددة

لصفات الأصول. وينعكس اختيار أنواع الاستثمار من خلال السوق المالي وخصائص وخبرات إدارة استثمار الشركات للمفوضين الرئيسيين وطاقم موظفيهم. وقد يرغب المجلس في النظر إلى وضع مزيد من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأهداف الإستراتيجية المهمة الأخرى للاستثمار، ومن ثم يمكن استخدامها جنباً إلى جنب مع المبادئ التوجيهية الأخلاقية القائمة لتوجيه مزيد من الاستثمارات بشكل منهجي.

الاستنتاج:

يعمل كل من ذراع الاستثمار والذراع الخيري للصندوق تحت تأثير توجه عقدي راسخ، يحكم قراراتهما في محل الاستثمار والكيونة التي ستمول. وهناك تصريح واضح عن أنواع الشركات التي لن يستثمر الصندوق فيها، ولأسيما الشركات ذات العلاقة بالأنشطة غير اللائقة وفقاً للمعايير.

إن هذه الممارسة لا تخلو من الجدل؛ حيث يحدد المبدأ التوجيهي الرسمي أنه لا ينبغي أن تزيد قيمة التداول التي تأتي من مثل هذه المصادر غير اللائقة على (٢٥٪). وهذا يُصبح أمراً مشكوكاً فيه عندما نرى أن عديداً من الشركات الكبيرة المتنوعة، التي تعد لاعباً رئيساً في صناعات غير أخلاقية، لديها مصالِح واسعة في صناعات أخرى، ومن ثم تحقق حد الـ (٢٥٪). ويتألف مجلس الحكام في أغلبه من رجال الدين، ومن ثم فهم يضمنون التمسك بمبادئ الكنيسة في أنشطتهم.

قد يرغب الصندوق في إعادة النظر حيال التحيز التاريخي نحو الاستثمار في الممتلكات عن طريق الحد من استثمارات ممتلكاتهم (حالياً عند ٣٧٪)، وإعادة الاستثمار في الأسهم. وهذا سوف يسمح لهم بمزيد من تنويع المخاطر، ولكن الأهم أنه سيفسح المجال أيضاً لمجموعة أكثر عولمة من الملكيات (يُمكن تحقيق مكاسب أفضل خاصة في الاقتصادات الناشئة)؛ حيث كانت الاستثمارات العقارية تميل إلى الانحياز للمملكة المتحدة.

وعموماً، فإن ما يجعل الصندوق فريداً من نوعه هو توجهه الديني القوي الذي ينعكس في الممارسات الاستثمارية والتمويلية. وقد يكون هذا مقيداً من حيث تحقيق عائدات أعلى من الأصول، ولكنه يزود توجيهه الإستراتيجي لمبادرات التمويل. لذا فإن الخطوات التالية لتطور الصندوق هو أن يقوم بهيكله أكبر

تساعده في تنفيذ الإستراتيجية. وهذا يشمل -من بين أشياء أخرى- تحديد وتركيز التمويل في مجالات معينة، ومزيداً من المشاركات في المؤسسات ذات التفكير المماثل، وجعل إصلاح السياسات هدفاً مهماً، والعمل على معالجة الأسباب المعقدة للقضايا الاجتماعية، وليس فقط الأعراض. حينئذ فقط.

قائمة المصادر

مصادر الدراسة:

- Church Commissioners Annual Report 2012
- Church Commissioners Annual Report 2011
- Church Commissioners Annual Report 2010
- Church of England website: <http://www.churchofengland.org/>
- Archbishop of Canterbury website: <http://www.archbishopofcanterbury.org/>
- Internet / web research – various journalistic, reference websites and news articles.
- UK Charity Commission website: <http://www.charity-commission.gov.uk/>
- Bloomberg



شركة أوقاف سليمان بن عبد الميزالراجحي
AWQAF SULAIMAN A. AL RAJHI COMPANY

